التضخم وأثره على مستقبل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية فى مصر

د. أحمد سعيد دويدار

أولا : التضخم العالمى ، اسبابه ، والرقابة عليه

نحن نعيش فى عصر العلم والتكنولوجية وكذلك فنحن نعيش عصر تضخم على نطاق عالمى تجاوز فى حجمه وفى حدته وفى استمراره أية تجربة للتضخم فى التاريخ الاقتصادى الحديث ، فى فترة خلت من حرب كبرى كان هناك اتجاه تضخمى قوى بلغ ذروته بالانفجار السعرى فى عام ١٩٧٢ الى ١٩٧٤ . ان التجربة التضخمية بعد عام ١٩٤٥ تدعو الى الدهشة اذا ما قورنت بحالات التضخم السابقة.اذ أن التضخم السعرى فى الحرب العالمية الثانية والذى أحسنت رقابته نسبيا لم يفسح الطريق لانكماش نموذجى فى فترة بعد الحرب كما حدث بعد الحرب النابليونية والحرب العالمية الأولى .

فقد كان هناك ادراك على نطاق واسع لدى المسئولين والاقتصاديين بأنه توجد مشاكل اقتصادية قد بدأت فى أن تعرض للخطر معدلات التنمية والاستقرار النسبى للاسعار الذى ساد كبرى البلاد الصناعيةفقد بدأت تعانى من ضغوط تضخمية حادة لاسيا الولايات المتحدة ، وكانت البلاد النامية والتى تعتمد تنميتها على التصدير بدرجة ملموسة قد أخذت تواجه صعوبات فى

زيادة صادراتها الى البلاد الصناعية التى كانت تعانى من الكساد الاقتصادى ، غير أنه كان ينظر الى هذه المشاكل بوجه عام على أنها مؤقتة ، غير أن ما هو اكثر من ذلك أهمية الاعتقاد بأن هذه المشاكل قابلة للحل عن طريق السياسات الحكومية الملائمة ، فقد توافرت الثقة لدى المسئولين الاقتصاديين بأنه عن طريق ادارة أفضل للطلب والتركيز على استقرار الأسعار اكثر من تحقيق التوظيف الكامل يمكن أن يؤدى الى تحسين الاداء الاقتصادى للبلاد ، هذا وقد راود البلاد النامية أمل بأن عودة البلاد المتقدمة الى تحقيق تنمية اقتصادية سريعة وتخفيض العجز فى ميزان مدفوعاتها سوف يوفر لهذه البلاد النامية منافذ كافية للتصدير وتدفقات كافية من رأس المال مما يمكنها ليس بالحفاظ على معدلات تنميتها الاقتصادية فحسب بل أيضا من زيادتها ، وحتى بعد أن أوقفت الولايات المتحدة قابلية عملتها (الدولار) للتحويل فى اغسطس سنة ١٩٧١ وهو اخطر انهاك للنظام النقدى الدولى بعد الحرب العالمية الثانية وانهيار اتفاقية بريتون وودز والتى يرتكز عليها هذا النظام ، ظل هناك قدر كبير من التفاؤل من أن الاقتصاد العالمى سوف يتحسن . وتعزى زيادة حدة التضخم فى سنة ١٩٧٢ وما بعدها الى عدة عوامل والتى من أهمها : —

١ - تمويل الولايات المتحدة لحرب فيتنام ابتداء من سنة ١٩٦٩ الى سنة ١٩٧٢ دون أن توفر الضرائب التى تستلزمها هذه الحرب .

٢ - اقرار البلاد الصناعية المتقدمة لسياسات مالية ونقدية توسعية وذلك للتغلب على الركود الاقتصادى الذى كان قد بدأ منذ سنة ١٩٦٩ وقد فاقم من هذا الاتجاه التوسعى توافق دوره الاعمال فى جميع البلاد الصناعية وذلك على نقيض الانماط السابقة حيث كانت تختلف مراحل دورات الاعمال باختلاف البلاد ، هذا بالاضافة الى عجز المحصولات الزراعية فى عام ١٩٧٢/١٩٧١ لاسيما فى الاتحاد السوفيتى . هذا وقد بدأ الاندفاع نحو المضاربة فى السلع الأولية والتى كانت من خصائص السبعينات اذ ارتفعت معظم اسعار المواد الاولية والقطن والقمح والمواد الغذائية والصوف والمطاط ومعظم المعادن وذلك الى مستويات لم تبلغها

منذ الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ ، وما ان بدأت القوى التضخمية فى التحرك فقد كان يتعذر وقفها اذ ان جذورها كانت قد تعمقت ، وعندما يكون هناك تنبؤ بزيادة معدلات التضخم فان مجموعات العمل ودوائر الاعمال تسعى الى زيادة الاجور وزيادة الاسعار تعويضا عن التضخم الماضى والمتوقع . ان لولب ارتفاع التكلفة جعل التضخم حقيقة واقعة .

٣ - ومما ساعد على ان يتخذ التضخم طريقه دون أن تبطئ خطاه هو أن التوسع التدريجى فى الخدمات العامة كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعى وما شابه ذلك من خدمات اجتماعية والتى بدأت فى معظم البلاد بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تكتنفها صعوبات التمويل فى بداية السبعينات ، غير أن هذه الخدمات كانت قد تأصلت وأصبح العدول عنها بسبب اضطرابات اجتماعية وسياسية بعيدة الأثر و بالغة الخطر .

٤ - و بالاضافة الى القفزات الواسعة فى اسعار المواد الغذائية التى تستوردها البلاد النامية سواء المصدرة للبترول أو غير المصدرة له حدث ارتفاع متواصل فى اسعار السلع المصنوعة التى تستوردها ، اذ أن قيمة الدولار بالقياس الى العملات الرئيسية الأخرى كانت قد أخذت فى الهبوط بعد تخفيضين رسميين بالاضافة الى هبوط آخر بعد الالتجاء الى أسعار الصرف المعومة ، وقد كان لانخفاض قيمة الدولار أثار حاسمة وذلك طالما كان الدولار هو العملة الرئيسية فى تحديد أسعار البترول والذى تعقد به معظم الصفقات الدولية كما أنه يحتل المركز الأول فى العملات الاحتياطية الرئيسية ، ومن ثم كان من السهل على « الأوبك » أن تبرر الارتفاع الحاد فى اسعار بتروله الخام وقد أدى الارتفاع المفاجئ لاسعار البترول المعلنة الى أربعة أمثالها الى تسديد ضربة قوية الى الاقتصاد العالمى وذلك عن طريق الزيادات التى أحدثتها فى تكاليف الانتاج فى كل من البلاد الصناعية والبلاد النامية والتى زادت من لهيب التضخم .

٥ - وفى ظل تضخم عالمى متزايد الخطورة أخذت تتنافس مجموعة البلاد المصدرة للبترول ومجموعة البلاد الصناعية ، الأولى بزيادة أسعار بتروله

الخام والثانية بزيادة اسعار منتجاتها الصناعية الى أن انتهى العقد السابع بحالة ليس فيها رابح ولا خاسر من المجموعتين ، ولم تخسر الا البلاد النامية غير المصدرة للبترول والتى كانت الضحية .

٦- ان الركود التضخمى هو ظاهرة أخرى لم تكن معروفة من قبل الا وهو وجود التضخم جنبا الى جنب مع البطالة ، فقد تجاوزت البطالة فى كثير من البلاد الصناعية نسبة الـ ٥٪ من قوة العمل والتى تعتبر الحد الأعلى الذى يمكن احتماله من الناحية السياسية وقد شجع على هذا التضافر بين التضخم الشديد والركود الاقتصادى بما يوشك أن يكون كسادا فى البلاد الصناعية على اعادة النظر على نطاق واسع فى كثير من المبادئ الاقتصادية . أن هذا الركود التضخمى أو « التضخم الجديد » كما يصفه بعض الاقتصاديين انما يقتضى اعادة تقييم للفروض التقليدية . ان حكومات البلاد التى اصابها التضخم اصبحت فى موقف الحيرة والتردد فى اتخاذ تدابير حاسمة ازاء وضع يتسم بالتلازم الواضح بين ارتفاع معدلات البطالة واستمرار موجات التضخم والارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار. أن هذه الحكومة حائرة بين اتخاذ تدابير لمقاومة التضخم وتدابير لمقاومة الركود ، هذا بالاضافة الى أنه بحلول السبعينات لم تعد السياسات التقليدية التى كانت تتخذها الحكومات لعلاج عدم الاستقرار الاقتصادى لها ذات الفعالية السابقة .

٧- أن كثيرا من الحكومات تعزو جزءا كبيرا من تضخمها المحلى الى البيئة التضخمية العالمية والى النظام النقدى الدولى مما يجعل الأمور تبدو وكأنه من المستحيل على بلد بمفرده أن يعيش كجزيرة من الاستقرار فى محيط من التضخم ، لقد انهار نظام بريتون وودز بسبب مضاعفاته التضخمية وقد كان الكثيرون يعتقدون أن المشكلة الرئيسية تتمثل فى عدم الاستقرار فى اسواق النقد الاجنبى والتى نشأت نتيجة لضعف الثقة فى أسعار التكافؤ واضطرابات تدفقات رأس المال ، وقد انتهى المسئولون والاقتصاديون الى نتيجة هامة وهى أنه لمنع هذا الاضطراب فى المستقبل فانه ينبغى خلق قدر

كبير من التسهيلات الائتمانية لتمويل مثل هذه التدفقات الرأسمالية ، غير أنهم قد أخطأوا الهدف . أن نظام بريتون وودز لم ينهار بسبب مجرد الاضطرابات فى اسواق النقد الاجنبى أو بسبب الافتقار الى تسهيلات ائتمانية للتمويل - لقد انهار النظام لانه قد بلغ الحدود التى يمكن أن تحتمل من الاثار التضخمية الناشئة عن هذه التدفقات . أن النظام النقدى الدولى كما تطور عمليا لم يفسح الطريق بالكامل للقوى التضخمية المنبعثة من التضخم المحلى فى البلاد الكبرى بل كان ايضا يولد تضخما ذاتيا ، وحتى انهيار هذا النظام فقد كانت تسيطر عليه مجموعة خطيرة من الاتجاهات والقوى وهى عملية تكيف لميزان المدفوعات من جانب واحد . نظام جامد لاسعار التكافؤ يرتكز على دولار ضعيف مقوم بأكثر من قيمته وتدفقات رأسمالية مؤدية الى الاضطراب وتوسع للسيولة الدولية لا تخضع للرقابة . وقد اتضح أن كل ذلك يمثل مزيجا لامكانية التضخم .

٨- وما يزال الجدل عما اذا كان التضخم يمكن تفسيره على أفضل وجه عندما يعبر عنه بالعوامل النقدية أو العوامل البنيائية .

يركز رجال البنوك المركزية وصندوق النقد الدولى على أهمية النقود وضرورة فرض الرقابة على النقد وذلك للعمل على استقرار الاسعار فى حين أن هناك اقتصاديين أخرين يؤكدون على أهمية العوامل البنيائية بوصفها السبب الرئيسى فى التضخم وما الائتمان الا جهاز لنشر هذا التضخم . وجوهر الحجة البنائية هى أن استقرار الاسعار لا يمكن بلوغه الا عن طريق التنمية الاقتصادية . ان القوى الاساسية للتضخم هى بنيانية فى طبيعتها وقد تكون العوامل النقدية هامة ولكنها فقط قوى لنشر التضخم وليست هى الأصل ، ومن المقبول أن يكون لادارة السياسة النقدية نتائج سريعة غير أنها لا تهاجم الا الاغراض ، ومن ثم لا يمكن أن تكون العلاج الشافى .

وكون التضخم ظاهرة نقدية وأن المعروض النقدى يمكن السيطرة عليه عن

طريق البنك المركزى أمر لاشك فيه - غير أن ما هو أكثر من ذلك أهمية هى الأسباب التى تدعو الحكومة الى زيادة المعروض النقدى بهذه المعدلات المرتفعة .

تتوسع الحكومة فى المعروض النقدى استجابة للضغوط السياسية أو بمعنى آخر استجابة لضغوط الناخبين وهو ما يجعل قضية التضخم سياسية فى المقام الأول وأن تفسير التضخم على أساس نقدى دون اشارة الى خصائص مؤسسات المجتمع لاسيما السياسية منها يكون سليما من ناحية التشريح غير أنه يكون فاقد الحيوية . وأن تحليل التضخم فى نهاية المطاف سواء فى تعقب أصوله وجذوره أو فى الرقابة عليه هى مشكلة سياسية أولا وقبل كل شئ . وأن التفسير النقدى ضرورى وأساسى لفهم ميكانيكية التضخم بيد أن للسياسة دائما السيطرة على الموقع .

و يعتبر عدم الاستقرار الاقتصادى تهديدا خطيرا لأى نظام سياسى وسبب ذلك بكل بساطة هو أن التضخم يمس حياة كل مواطن ولا يمس فقط مجموعة أو فئة دون أخرى وسواء اتخذ عدم الاستقرار شكل بطالة على نطاق واسع أو صورة تضخم جامح - وقد أصاب كلاهما العالم فى القرن العشرين - فان الأضرار الناشئة عن عدم الاستقرار تكون واضحة تماما فهى تخلق جوا من الخوف والقلق وعدم التأكد وعدم الاطمئنان والأمان بالاضافة الى الشعور بالاحباط واليأس وكلها تعمل على تمزيق نسيج المجتمع وتترك عليه اثار جراح غائرة لا تنمحى .

الرقابة على التضخم :

السياسات النقدية والمالية

ان التوقيت مسألة حيوية وذات أهمية قصوى فالماء الذى يتدفق فى مجراه ان لم تتخذ الاجراءات المناسبة الكفيلة بوقفه فى الوقت المناسب عند ظهور أول علامات الفيضان فسوف يكتسح كل شىء فى طريقه و بالمثل فان لم تتخذ السياسات والاجراءات المناسبة عند ظهور أول بوادر التضخم فسوف يجر فى أذياله الفوضى والاضطراب والخراب .

وتلجأ الحكومات فى محاولتها للحد من التضخم الى ما يشار اليها بالسياسات النقدية والمالية والتى يكون لها أثر مباشر على مجمل الطلب . وتتضمن هذه السياسات من بين أمور أخرى اجراء تخفيض فى معدل نمو المعروض النقدى (جملة وسائل الدفع المتاحة للمجتمع) وتخفيض حجم عجز القطاع العام والذى يتحقق بدوره اما بتخفيض نفقات الحكومة أو زيادة الضرائب هذا بالاضافة الى اتخاذ اجراءات انكماشية أخرى مثل الرقابة على خلق الائتمان ومثل حصص الاستيراد واعانات التصدير بغرض علاج ميزان المدفوعات وكذلك قد توضع سقوف على أسعار الفائدة وأن الهدف من كل هذه الاجراءات هو التأثير على مجمل الطلب على أن نلاحظ أن نظرية كمية النقود تركز على المعروض النقدى فى حين أن النظرية الكينزية تركز على السياسة المالية والرقابة على الائتمان .

وان الهدف من استخدام السياسات النقدية والمالية هو التخفيف من ضغوط الطلب على الموارد المتاحة فاذا كان التضخم ناشئا من الزيادة فى الطلب نتيجة خلق النقود فسوف تتم الرقابة على التضخم عن طريق استبعاد الزيادة فى الطلب بواسطة تخفيض معدل نمو المعروض النقدى والذى يؤدى بدوره الى تخفيض معدل الأسعار والأجور، بيد أنه فى اقتصاد حديث توجد فيه مؤسسات كبيرة ونقابات للعمال فان هذه النتيجة لا يحتمل تخفيفها . هذا وسوف يتوقف على تخفيض حجم المعروض النقدى وتضيق الائتمان ركود

الاقتصاد وهبوط فى معدلات الناتج القومى الاجمالى وارتفاع فى معدلات البطالة مما يجعل المسئولين يعيدون النظر فى سياساتهم الانكماشية .

وتميل الاسعار الى الارتفاع خلال الفترة المبدئية للتوسع الدورى بمعدل أسرع من زيادة التكاليف ولكن خلال المرحلة الأخيرة من الرواج وطوال فترة الركود ترتفع التكاليف بأسرع من الأسعار، وكثيرا ما تتخذ هذه المرحلة الأخيرة كدليل على التضخم بفعل دفع التكلفة فى حين أن الحقيقة هى اختلاف التوقيت فى استجابات الأسعار والتكلفة للتغير فى الطلب . وخلال الفترة التى يكون فيها الاقتصاد فى براثن الركود وفى ذات الوقت يكون التضخم مستمرا تتصاعد مطالبة الحكومة بمعالجة أعراض التضخم الناشئ عن ارتفاع التكلفة وذلك بفرض رقابة مباشرة على الدخول وفى ذات الوقت انتهاج سياسات مالية ونقدية و بغرض تنشيط الاقتصاد وتبدأ دورة جديدة من الانتعاش من أجل معالجة مشكلة البطالة وذلك عن طريق تخفيض سعرالفائدة وتوفير حوافز الانتعاش فى الاقتصاد .

سياسات الاجور والأسعار:

ومنذ الحرب العالمية الثانية وتحاول حكومات معظم بلاد غرب أوربا فى فترات مختلفة محاربة التضخم وذلك بتطبيق سياسات الدخول ، وقد تعددت اسماء هذه السياسات من بلد الى آخر- القيود على الأجور والاسعار، السياسة القومية للاجور، ارشادات للأجور والأسعار، الاضواء المرشدة على الدخول من الأجور وغير الأجور- وقد تراوحت هذه السياسات بين الدعوة الى تطبيق القيود الاختيارية على زيادات الاجور والاسعار، الى رقابات يفرضها القانون على جميع أنواع الدخول والاجور والاسعار والأرباح والايجارات ، وكذلك انشاء المؤسسات والأجهزة التى تتولى ادارة مثل هذه الرقابات .

وليست الرقابات على الدخول والاسعار ظاهرة جديدة نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد عرفت على مر العصور منذ عهد الامبراطورية الرومانية الى وقتنا الحاضر، وكان أغرب القوانين الخاصة بسياسات الدخول والأسعار ذلك

القانون الذى صدر فى أواخر القرن الثامن عشر فى ستراسبورج والذى قضى بهدم منزل كل من يبيع سلعته بأعلى من السعر المحدد .

وفى الوقت الحاضر يتخذ الاشتراكيون الرقابة على الاجور والاسعار وسيلة لزيادة الانتاجية واحداث تغيير فى توزيع الدخل اذ تستهدف هذه السياسة فى نظر الاشتراكيين رفع مستوى الاجور الحقيقة وزيادة حصة الأجور والمهايا فى الدخل القومى .

والنتيجة العامة التى يمكن أن تستخلص من تجارب مختلف البلاد من وضع سياسة الأجور والأسعار موضع التنفيذ هى أنها لم يحالفها النجاح بدرجة كافية بوصفها وسيلة مضادة للتضخم وقد كان نجاحها محدودا ومؤقتا فى حالات معينة ، فقد فشلت فى تخفيض معدلات التضخم مع الاحتفاظ بالتوظف الكامل ، وكان من أسباب هذا الفشل ان المعايير التى ارتكزت عليها لم تكن متسقة مع السياسات المالية والنقدية الى جانب الاتجاه الصعودى فى تحديد التفاضل بين الأجور والأسعار ومشكلات الرقابة على تنفيذ هذه السياسات . أن اكثر ما تكون هذه السياسات نجاحاً ودون تحديد فترة معينة ولو انها ينبغى أن تكون فترة قصيرة .

ان سياسات الاجور والاسعار قد تصلح فى فترات زيادة العرض اكثر منها صلاحية فى حالات زيادة الطلب .

و يتضح مما سبق أنه فى ظل اقتصاد السوق لا يوجد طريق للرقابة على التضخم دون أداء الثمن ، ولو أن سياسات الاجور والاسعار قد يكون لها بعض الأثر على تخفيض التوقعات التضخمية وأن سياسات القوة العاملة قد تستخدم لتحسين كفاءة اسواق العمل ، فان كليهما ليس بديلا لسياسات نقدية ومالية انكماشية ومن الأدلة المتاحة يبدو أن التضخم يتعذر السيطرة عليه داخل اطار نظام السوق الحر دون أن يترتب على ذلك زيادة مؤقتة فى البطالة وتوقف مؤقت فى معدلات النمو الاقتصادى . و يرى البعض أنه لما كانت هذه هى نتيجة

حتمية لإقتصاديات السوق فلماذا لا نتخلى عن الألتزام باقتصاد السوق الحر كما فعلت من قبل بلاد شرق أوربا الاشتراكية وأن نتحول الى اقتصاد التخطيط المركزى حيث تزيد ملكية الدولة و يزيد التدخل الحكومى ؟ .

و يتبين من دراسة التطور الاقتصادى فى هذه البلاد الاشتراكية أن التضخم فيها حقيقة واقعة وسواء كان التضخم مفتوحا أو مكبوتا فقد نشأت زيادة فى الطلب نتيجة للاختلاف بين المستهدف والمحقق فى الخطة . وقد أطلق البعض على هذا النوع من الاقتصاد عبارة « اقتصاد الحصار» و يقصد به اقتصادا لا تعكس فيه الاسعار ظروف الزيادة أو العجز ، وفى ظل مثل هذا النظام يكون من المستحيل على الافراد الدخول فى صفقات تعاقدية يضعون بأنفسهم شروطها بما فيها السعر .

ان « اقتصاد الحصار» لا يخلق نظاما معقدا من الرقابات والتصاريح والتراخيص وأجهزة تتخذ قرارات بشأن الاستثناءات فحسب ، بل يخلق فى ذات الوقت مجالا واسعا للمحسوبية . أن مؤسسة ما لا تستطيع أن تزيد حصتها من المواد الخام المستوردة أو زيادة أسعارها بسبب ظروف خاصة بالاضافة الى أن المحاباه السياسية تكون على نطاق واسع .

وان لم تكن الأسعار حرة تستجيب لقوى السوق فسيكون من خصائص « اقتصاد الحصار» العجز ، اذ أن تحديد اسعار السلع والخدمات دون المستوى الذى تحدده ظروف عرضها وطلبها انما يخلق فائضا من الطلب عليها ، كما أنها تخفض من العرض عن المستوى الذى كان يمكن بلوغه وهما عاملان يخلقان بدورهما السوق السوداء ، واذا كانت الرقابات شديدة جدا فسوف يتحول الاقتصاد الى اقتصاد مقايضة لا تتداول فيه النقود الا فى السوق السوداء . وهكذا يصبح النظام دائرة خبيثة، فمن ناحية العدالة يكون من الضرورى الاحتفاظ بمستوى الاسعار منخفضا غير أن انخفاض مستوى الاسعار يخفض الانتاج ، ومن ثم يزداد العجز وهو ما يؤدى بدوره الى مزيد من تشديد الرقابة وتقليل الحوافز والتى تؤدى بدورها أيضا الى تخفيض الانتاج ، وهكذا يتحرك اللولب فى الاتجاه النزولى .

والنتيجة النهائية التى يمكن استخلاصها هو انه فى حين ان اقتصاد الحصار قد يكبت التضخم غير أن هذا لا يعدو كونه هجوما على الاعراض وليس هجوما على الأسباب و ومن ثم ليس هناك مما يدعو الى الاعتقاد بأن الاسباب الرئيسية للتضخم يمكن أن تزال فى «اقتصاد التخطيط المركزى» بتكلفة اقل من «اقتصاد السوق» ان اتباع الاسلوب السوفيتى سوف ينشأ عند تقليل من شأن المؤسسات لاسيما نقابات العمال وايضا الحد من حرية تغيير الوظائف ، وكلاهما جوانب اساسية فى مجتمع حر.

ثانيا : التضخم فى مصر

تعددت تعاريف التضخم فى الفترة التضخمية التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وقد صيغت عبارات جديدة ، منها التضخم هو كمية كبيرة من النقود تطارد كمية صغيرة من السلع . وقد عرفه الاقتصاد الفرنسى جاك روف Jacque Rueff بأنه زيادة فى كمية العملة القابلة للتداول . وقد عرفه آخرون بأنه حالة يزيد فيها الطلب على المتاح من السلع والخدمات وعلى تدفقات الدخل الحقيقى ووصفه أخرون بأنه هبوط فى القوة الشرائية للنقود ومطالبة العمال بأجور تزيد على نمو الانتاجية . ولعل أفضل تعريف للتضخم هو انه ارتفاع مستمر فى المستوى العام للأسعار.

ان ارتفاع المستوى العام للاسعار لا يعنى أن أسعار السلع والخدمات يجب أن تزيد بنفس النسبة اذ قد يرتفع بعضها الى مستوى اعلى من غيرها وذلك بسبب سوء الأحوال الجوية والمضاربة وتغير التكنولوجية والاعانات والضرائب والرسوم والرقابات التى تفرضها الحكومة .

والحقيقة الهامة حول التضخم هو انه بينما قد تتغير الاسعار الرسمية لأسباب متنوعة فان المستوى المتوسط لجميع الأسعار يستمر فى الارتفاع ، والميزة الرئيسية لهذا التعريف على التعاريف الأخرى هو أنه يقف موقف الحياد فيما يتعلق بأسباب التضخم وأكثر السياسات ملاءمة لاخضاعه للرقابة ، لأنه اذاعرف التضخم فقط بأنه كمية كبيرة من النقود تطارد كمية صغيرة من السلع ، أو أنه مجرد زيادة الكمية الموجودة من النقود بالنسبة لكل وحدة من الناتج فان الموقف يكون فى صالح النظرية النقدية للتضخم والتى تعنى أن التضخم يمكن السيطرة عليه بمجرد تخفيض معدل نمو كمية النقود ، ومن ناحية أخرى اذا تمثل التعريف فى عبارات الأجور والانتاجية فان المضمون الواضح هو أن العامل الرئيسى الذى يسبب التضخم هو قوة نقابات العمال على المساومة الجماعية وقدرة هذه النقابات على زيادة الاجور، ومن ثم يمكن احتواء التضخم . عن طريق سياسات الدخول .

ولم تتعدد تعاريف التضخم فحسب بل تعددت أيضا تقسيماته وأنواعه ، وقد استخدمت عبارات للتفرقة بين سرعة خطوات مختلف أنواع التضخم مثل التضخم الزاحف والتضخم المسرع (الجامح) والتضخم المزمن والمنفجر والمتطرف . إن تضخما يتراوح معدله بين ٢ ، ٣٪ والذى ساد المملكة المتحدة والولايات المتحدة خلال الخمسنيات وأوائل الستنيات كثيرا ما كان يشار اليه على أنه تضخم زاحف - فى حين أن التضخم فى بلاد امريكا اللاتينية خلال نفس الفترة قد وصف بأنه تضخم مزمن . أما التضخم المتطرف فهو يستخدم عامة للاشارة الى فترات من ارتفاع سريع فى الاسعار بصورة غير عادية مثل تلك التى كانت فى أوربا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية والمانيا بعد الحرب العالمية الأولى والمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية .

وكما تنوعت أوصاف التضخم كذلك تنوعت اسبابه ، فتضخم الاجور انما هو نتيجة لنشاط نقابات العمال ، وتضخم الربح هو نتيجة للسياسات السعرية التى تنتهجها الشركات الكبرى وخاصة الشركات متعددة الجنسيات ، والتضخم المستورد هو نتيجة ظهور تضخم فى بقية اجزاء العالم يكون معدله اعلى من معدل التضخم فى الاقتصاد المحلى ، هذا بالاضافة الى وجود ما يسمى باللولب التضخمى وهو نتيجة لزيادة الاجور وارتفاع اسعار المواد الغذائية والوقود وزيادة الطلب ، و يتمثل اللولب التضخمى فى مطاردة الاجور للاسعار ومطاردة الأسعار للاجور وكذلك ظهرت عبارة فجوة التضخم والتى كانت لها شهرتها فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، التى تشير الى الفرق بين الناتج القومى الاجمالى معبرا عنه بالنقود والناتج القومى الاجمالى فى حالة التوظف الكامل عند مستوى ثابت للاسعار . أما الكساد التضخمى فهو عبارة حديثة نسبيا لها وقع سئ على الاسماء وهى تشير الى الجمع بين زيادة معدلات التضخم و بطء نمو الناتج القومى الاجمالى الحقيقى .

ان اصطلاح التضخم فى مصر والذى يستخدم فى هذا البحث انما يتعلق فقط بزيادات الأسعار والتى يمكن أن تبرز منها ثلاثة أنواع :-

التضخم المفتوح وهو يشير الى الزيادات فى الاسعار والتى تحدث سواء فى بنود تخضع للرقابة أو فى بنود لا تخضع للرقابة .

التضخم الفعلى :- وهو يشير الى زيادات فى الاسعار كما فى التضخم المفتوح يضاف اليها اسعار السوق السوداء .

التضخم المكبوت :- وهو يتعلق بزيادات الاسعار والتى كان يتعين أن تحدث فى حالة غيبة الرقابة والتقنين (استخدام البطاقات) والدعم .

وحتى نستكمل التعاريف المتعلقة بالموضوع فانه يمكن الاشارة الى الكلمات والعبارات الاتية :-

الانتعاش « Reflation » وهى كلمة تدعو الى الارتياح فى الاقتصاد السياسى الحديث ، وهى مطلوبة بصفة دائمة لانها فى المدة القصيرة تؤدى الى زيادة الناتج القومى الحقيقى كما تعمل على تخفيض البطالة . اما اذا بدء الانتعاش من مستوى الطاقة الكاملة فان السياسة لابد وأن ينشأ عنها التضخم ، وفى معظم استخداماتها فان هذه الكلمة تعنى زيادة الناتج الحقيقى فى المدة القصيرة بالاضافة الى معدل اعلى من التضخم فى مدة أطول منها أما عبارة عدم التضخم « Disinrelation » فيقصد بها تخفيض معدلات التضخم أو استبعاده ، ولا ينبغى الخلط بين عدم التضخم والانكماش « Deflation والذى يعنى تخفيض مستوى النشاط الاقتصادى الحقيقى فى الاقتصاد . أما الكساد Depression فيوجد عندما تكون معدلات البطالة مرتفعة و يظل جزء من رأس المال عاطلا لفترة من الزمن . أما الركود « Recession » فهو أقل شدة من الكساد .

ويمكن قياس التضخم فى اقتصاد حديث بواسطة الارقام القياسية ونظرا الى حقيقة أن السياسة القومية الاقتصادية تتغير على الاقل جزئيا استجابة لمعدل التضخم وان كثيرا من عقود العمل والمعاشات الحكومية وربما جزء من المدخرات القومية يتكيف مع معدل التضخم فان اختيار الرقم القياسى ينبغى أن يعكس بكل دقة الضغوط التضخمية ، وأكثر الأرقام القياسية شيوعا هو

الرقم القياسى لاسعار التجزئة والرقم القياسى لاسعار الجملة بيد أن جميع هذه الارقام القياسية تشوبها بعض العيوب .

ان الهدف من الرقم القياسى لاسعار التجزئة هو قياس التغير فى تكلفة المعيشة بالنسبة للمستهلك كنتيجة لارتفاع الاسعار، و يتكون الرقم القياسى بملاحظة التغيرات فى اسعار تلك السلع التى تستلكها الأسرة فى كل شهر، وتختار البنود على أساس مسح تقوم به الحكومة عن الانفاق الاسرى . والاوزان التى تعطى لمختلف البنود ما هى الا انعكاس لأهميتها فى ميزانية الاسرة ، فالغذاء مثلا الذى يمثل نسبة عاليه وهامة فى ميزانية الاسرة يعطى وزنا يعكس هذه الاهمية هذا و يغطى الرقم القياسى كل من الخدمات والسلع .

وقد وجهت عدة انتقادات للرقم القياسى لاسعار التجزئة بوصفه مقياسا للتضخم وأحد هذه الانتقادات هو أنه لا ينجح فى أن يعكس التغيرات النوعية التى تحدث باستمرار فى السلع الإستهلاكية ، ونقد آخر للرقم القياسى لاسعار التجزئة هو أنه يكون بطيئا جدا عندما يعكس انخفاضا (ولو يسيرا فى الاسعار) ينشأ من الوسائل المحسنة للتوز يع

وهناك ميل للرقم القياسى الى التراخى ، وذلك بالنسبة لاضافة منتجات جديدة واستبعاد بنود قديمة ، وعامل آخر يميل بالارقام القياسية لأن تكون متحيزة هو استخدام أوزان سنة الأساس فى تكو ين الرقم القياسى فهى لا تعكس النمط المتغير لنفقات المستهلك ولاسيما عندما ينقل المستهلكون انفاقهم الى تلك السلع التى تكون أرخص نسبيا ، وبما أن اسعار السلع التى تفرض عليها الرقابة انما هى تلك التى لها تأثير مباشر على الناخبين ، فان الرقابة على الاسعار تكون عادة على السلع التى يستهلكها هؤلاء الناخبون وهى فى ذات الوقت السلع التى يقدم لها الدعم دائما .

والسؤال الذى ينبغى أن نبدأ به ما هو مصدر الضغوط التضخمية فى مصر فى السنوات الأخيرة ؟ . ان النقطة الرئيسية منذ البداية هى أنه لا يوجد مصدر وحيد ولا سبب واحد يمكن التعرف عليه ، ومن ثم لا توجد أداة رقابة يمكن أن

تنفرد بوضع سياسة للرقابة على التضخم .

ولتكن نقطة البداية هى المعروض النقدى ، ان اقدم واسهل تفسير للتضخم هو أن المعروض النقدى يزيد بمعدل أسرع زيادة المتاح من السلع والخدمات ، فقد كان المعروض يزيد بما يزيد على ٢٠٪ سنويا منذ سنة ١٩٧٢ مقارن منذ سنة ١٩٧٢ مقارن بما يقل عن ١٠٪ فى الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧١ .

ان التوسع النقدى قد استمر بخطى لا تلين خلال ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ فقد بلغ نمو المعروض النقدى بالمعنى الواسع (النقود واشباه النقود) حوالى ٢٨٪ فى سنة ١٩٧٨ويمكن أن يتجاوز ٣٠٪ فى سنة ١٩٧٩ بالمقارنة بـ ٣٢٪ سنة ١٩٧٧ ، ٢٨٪ سنة ١٩٧٦ وان نسبة كبيرة من النمو فى المعروض النقدى كان فى شكل ودائع بالنقد الاجنبى والتى تمثل حاليا ١٨٪ من اجمالى المعروض النقدى بالمقارنة بنسبة ٦٪ فى سنة ١٩٧٥ ، وهذه الودائع تميل الى أن تكون سرعة دورانها أبطأ من الخصوم النقدية الاخرى طالما ان نظيرها غالبا ما يودع الخارج . ومن ثم فان الأثر التضخمى للتوسع النقدى ربما كان أقل بعض الشئ مما يوحى به النمو الشامل أو الكلى للمعروض النقدى .

وقد زاد اجمالى المعروض النقدى (النقود واشباه النقود) بمقدار ٣٦٩ مليون سنة ١٩٧٥ ، ٣٥٤ مليون ، ٧٦٨ ، ٩٠٧ ، ٣٩٠ فى السنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ .

وقد زادت المطلوبات من الحكومة المركزية والحكومة المحلية من ٧٠١ مليون جم سنة ١٩٧٥ الى ٨٤٤ مليون سنة ١٩٧٨ .

وزادت المطلوبات من القطاع الخاص من ٨١ سنة ١٩٧٥ الى ١٣٨ سنة ١٩٧٨ .

وقد كان لصافى مركز الأصول الأجنبية أثر سلبى على المعروض النقدى خلال سنة ١٩٧٨ .

وقد ساعد على نمو المعروض النقدى بصورة معتدلة خلال النصف الأول من سنة ١٩٧٩ . أما نمو الائتمان المحلى فقد كان كبيرا جدا وكان المصدر الرئيسى للتوسع النقدى هو الزيادة الحادة فى صافى مطالبات البنك للحكومة المركزية والمحلية مما يعكس زيادة العجز المالى فى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، والذى قام بتمويل معظمه نظام الجهاز المصرفى المحلى ، وأن نسبة صغيرة من الائتمان المحلى عن طريق الاقراض المصرفى الى القطاع الخاص قد زادت أيضا بسرعة بما يعكس اعادة الحيوية الى هذا القطاع ، وقد زاد الائتمان المصرفى الى هذا القطاع بمقدار ٧٣٪ سنة ١٩٧٧ ، ٣٢٪ سنة ١٩٧٨ ، ٣٣٪ فى النصف الاول من سنة ١٩٧٩ - ان زيادة الطلب على الائتمان والمعدلات المرتفعة للتوسع النقدى بسبب ارتفاع مستويات التمويل بالعجز قد أضاف قوة كبيرة الى الضغوط التضخمية فى الاقتصاد .

ومع النمو واعادة حيوية النظام المصرفى فان الحكومة قد سعت الى تقوية أدوات السياسة النقدية ، ففى عام ١٩٧٥ فان السقوف الرسمية لأسعار الفائدة ألغيت وأعطى للبنك المركزى سلطة تحديد أسعار الفائدة ، وقد زيدت أسعار الفائدة على القروض للبنوك التجارية والودائع فى يونيو سنة ١٩٧٨ ، ومرة أخرى فى يناير سنة ١٩٧٩ ، والنسبة بين القروض والودائع للبنوك التجارية والتى قد وضع حدها الأعلى فى سنة ١٩٧٦ قد استبدلت فى عام ١٩٧٨ بسقوف مطلقة على التوسع فى الائتمان وان سعر خصم البنك المركزى فى الوقت الحاضر ٩٪ وتتراوح القروض التجارية بين ١٠ ، ١٢٪ مع فرض عقوبة ١٪ على التأخير ، غير أن معدلات الاقراض للقطاع العام مازالت ميسرة بدرجة كبيرة ،والودائع الادخارية تحصل على ٦٪ ، والودائع لأجل تحصل على فائدة تصل الى ٨ر٥٪ لاستحقاق خمس سنوات . ولقد كان للارتفاع المتواصل فى معدلات التضخم أثر مضاد على تعبئة المدخرات الخاصة ، وان انخفاض معدل الفائدة على الودائع المحلية يزيد من صعوبة السلطات فى استدرار التدفق المتزايد من التحويلات وبما أن المصريين أصبحوا أحرارا الآن فى حيازة تحويلاتهم فى شكل ودائع بالنقد الأجنبى والتى ترتبط بمعدلات الودائع بالعملات الأوربية

فانها تحصل حاليا على ١٢٪ للودائع لأجل بالدولارت الامريكية والتى تكون استحقاقاتها لمدة ستة أشهر أو أكثر.

العجز فى الموازنة العامة :

كان العامان ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ أول عامين تجاوز الانفاق الجارى الايرادات الجارية وكان جزء كبير من هذا العجز يتعين تمويله عن طريق الاقتراض المصرفى ، فقد بلغ العجز الاجمالى فى سنة ١٩٧٤ (٥٥٨ مليون جم) ، وفى سنة ١٩٧٥ (١١٦٥ مليون جم) ، وكان صافى التمويل المحلى ٤٤٩ مليون جم لسنة ١٩٧٤ ، ٩٢٥ مليون جم لسنة ١٩٧٥ ، وكذلك بلغ اجمالى العجز فى سنة ١٩٧٦ (١٠١٠ مليون جم) ، وفى سنة ١٩٧٧ (٩٦٧ مليون جم) وكان صافى التمويل المحلى ٤٨٢ مليون جم ، ٤٥٤ مليون جم على الترتيب .

ومازال المركز المالى هو دائرة لقلق متزايد ، فقد زاد العجز الاجمالى بحوالى ٧٩٧ مليون سنة ١٩٧٨ ومن المنتظر أن يزيد بمقدار ٧٠٢ مليون جم أخرى فى عام ١٩٧٩ ، بحيث يبلغ الاجمالى ٢ر٤٦٦ مليون جنيه أو ٢٥٪ من الناتج القومى الاجمالى . وقد زاد التمويل المحلى (الائتمان المصرفى ، شهادات الاستثمار ، السندات) من ٩ر٥٪ من الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٧٧ الى حوالى ٥ر١٣٪ فى عام ١٩٧٩ وما يترتب على ذلك من أثر على المعروض النقدى والاسعار . الى هذا كانت الحكومة غير قادرة على الاحتفاظ أو الاستمرار فى التقدم الذى تحقق فى عام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ عندما خفض التمويل المحلى الائتمانى الى النصف من حجم ١٩٧٥ .

ان قضية الاختلال المالى المتزايد قد نشأت من بعض مظاهر البنيان للاقتصاد المصرى ، ومن بينها التكلفة الكبيرة والمتزايدة للاعانات وعدم التوازن بين الفائض المتولد بواسطة القطاع العام الاقتصادى وحجم النفقات الاستثمارية العامة وهى أكثرها أهمية .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو لماذا زاد المعروض النقدى بهذه المعدلات المرتفعة نظرا لأنه اذا لم تعرف أسباب هذه الز يادة فسيكون من الخطورة أن نفترض أن مجرد تخفيض معدل الز يادة سيكون هو بمثابة اداة السياسة المناسبة للحد من ارتفاع المستوى العام للاسعار فان تخفيض معدل ز يادة المعروض النقدى دون التعرف على أسبابه قد يخلق مشاكل يكون ضررها أكثر من نفعها إذ توجد أسباب يبدو أنها تدعو الى الاعتقاد بأن الارتفاع الذاتى فى الأسعار قد يؤدى الى ز يادة المعروض النقدى و يأتى فى مقدمة هذه الأسباب مايأتى :

١ - ارتفاع أسعار الواردات :

ارتفعت أسعار الغالبية العظمى من الواردات على مدى السنوات القليلة الماضية لاسيما بعد ارتفاع أسعار البترول الى أر بعة أمثالها فى خر يف سنة ١٩٧٣ وهى حقيقة وثيقة الصلة بالقرارات التى تتخذ بشأن ز يادة المعروض النقدى بخاصة قضية التضخم و بعامة فى حالة ثبات سعر الصرف فان ارتفاعا فى أسعار الواردات المقومة بالنقد الأجنبى سوف يؤدى فى الغالب الأعم إلى ارتفاع الأسعار المحلية للبنود المستوردة مالم تتخذ اجراءات معينة مضادة مثل الدعم وأما اذا أر يد الحفاظ على ثبات حجم المعروض النقدى فسوف يترتب على ذلك أما هبوط سلع أخرى أو هبوط فى معدل ز يادة الناتج القومى الاجمالى وفى كليهما معا غير أن ز يادة سرعة تداول النقود قد تعمل على الحد من الهبوط فى كلا الحالتين هذا مع ملاحظة شدة درجة السيولة فى الاقتصاد المصرى .

واذا ما أستخدمت الحكومة سياسة الدعم لمنع أسعار بعض السلع الضرور ية المستوردة من الارتفاع فتصبح القضية فى هذه الحالة هى الوسيلة التى يتم بها تمو يل الدعم فاذا كان مصدر التمو يل هو الاقتراض من الجهاز المصرفى فستظل أسعار البنود المدعمة على حالها فى حين ترتفع أسعار البنود الأخرى . أما اذا كان تمو يل الدعم يتم عن طر يق ز يادة الضرائب فسوف يترتب على ذلك أما هبوط بعض الأسعار أو فى جميعها أو هبوط فى معدل الناتج

القومى ولما كان من المرجح أن بعض الأسعار فقط هى التى سيكون هبوطها سريعا فانه يكاد يكون من المؤكد أن أثر زيادة الضرائب يتمثل فى اتجاه نزولى لمعدل الناتج القومى وعلى أية حال فان زيادة فئات الضرائب ليست مهمة سهلة فى ظل التضخم حيث يؤدى التضخم الى انتقال كثير من الممولين الى شرائح ضريبية مرتفعة .

٢ - تخفيض قيمة العملة :

ان تخفيض قيمة العملة كثيرا ما يكون من بين شروط موافقة صندوق النقد الدولى على منح الائتمان لبلد كمصر تعانى من عجز الحساب الجارى بميزان مدفوعاتها غير أنه بسبب ضعف استجابة كل من الصادرات والواردات للتخفيض فسوف يزيد معدل التضخم و يرتفع المستوى العام للأسعار دون أن يتحقق التحسن المطلوب فى ميزان المدفوعات وليس معنى ذلك الابقاء على سعر العملة مقوما بأكثر من قيمة ما يترتب عليه من تقليل الاعتماد على سعر الصرف بوصفه مؤشرا لتخصيص الاستثمار ومقياسا للتكلفة الحقيقية للنقد الأجنبى . أن تخفيض العملة ينبغى أن يكون بصورة تدريجية وعندما تدعو الضرورة الى ذلك وعلى فترات وبمعدلات معقولة وليس عن طريق الصدمات كما حدث عندما خفضت مصر سعر صرف الجنيه بما يعادل ٧٩٪ وذلك عند الانتقال الى السوق الموازى فى آخر مراحله وفى الانتقال الى سعر الصرف الموحد ابتداء من أول يناير سنة ١٩٧٩ .

٣ - الأجـور:

لسوق العمل بمصر خصائص معينة تؤثر على صورة التضخم بخاصة وعلى سياسة الأجور بعامة .

وفيما يلى تلك الخصائص التى يبدو أنها وثيقة الصلة بقضية التضخم .

(ا) زيادة الطلب على الأيدى العاملة من جانب البلاد العربية سواء كان الطلب على العمال المهرة أو غير المهرة غير أن الطلب على العمال المهرة

هو الذى يكون وثيق الصلة بقضية التضخم والنقطة الرئيسية هى أن زيادة الطلب على الأيدى العاملة من جانب البلاد العربية وارتفاع أجورهم يؤدى الى ارتفاع مستوى أجور نظرائهم فى مصر .

(ب) وفى داخل مصر يوجد انفصام فى سوق العمل اذ أن زيادة الطلب على أنواع العمل ليست واحدة ولو أن البيانات غير متوافرة الا أنه لاشك فى وجود حالة زيادة الطلب على بعض المهارات المستخدمة فى أعمال التشييد وعلى عمال الكهرباء والسباكة والبنائين والنجارين وأن أجور هذه الفئات فى ارتفاع مستمر هذا فى حين أن نمو الطلب على العمالة غير الماهرة شديد البطء. ومن ثم فهناك ارتفاع فى أجور بعض فئات العمال فى حين توجد بطالة ملموسة و بطالة جزئية فى فئات أخرى .

أن ارتفاع فئات الأجور عدد قليل من القطاعات قد يكون له بعض التأثير على زيادة جميع فئات الأجور مع بقاء انتاجية هؤلاء العمال على حالها فى حين أن الأجور ينبغى الا تزيد الا نتيجة لزيادة الانتاجية .

أن سياسة الحكومة فى توظيف جميع الخريجين قد نشأ عنها ضغوط على فئات الأجور بما دفعها الى أعلى بصرف النظر عن زيادة الانتاجية.وقد أدت هذه السياسة الى ازدحام الجامعات والمعاهد وزيادة الانفاق الحكومى فى شكل أجور ومهايا تدفع الى عاملين انتاجيتهم منخفضة جدا أو حتى تبلغ الصفر والنتيجة على أحسن تقدير هى زيادة المصروفات بالموازنة العامة هذا بالاضافة الى أن ارتفاع الأجور والمهايا فى القطاع الخاص لاسيما فى ظل حالة التضخم سوف يجعل العاملين بالحكومة والقطاع العام يطالبون بزيادة أجورهم ومهاياهم مما يضيف وقودا الى نيران التضخم .

وليس من المرجح أن تميل فئات الأجور النقدية لأى مجموعة من العاملين الى الهبوط ذلك لأنه اذا ما ارتفعت الأجور فانه يكاد يكون من المستحيل تخفيضها . ان مصدر الزيادة فى المعروض النقدى فى هذه الحالة هو ارتفاع تكلفة الأجور، ومن ثم فان عدم زيادة المعروض النقدى سوف يؤدى الى

تخفيض معدلات التنمية دون أن يؤدى الى توقف زيادة معدلات التضخم ، ومن ثم فان أى جهد يبذل للحد من التضخم عن طريق الرقابة على المعروض النقدى يجب أن يقترن بسياسة الأجور .

هذا و يلاحظ أنه ينبغى أن نترك أجور العمال المهرة والذين يزيد عليهم الطلب بأن ترتفع ، اذ أن علاج هذه المشكلة ينبغى أن يكون من جانب المعروض وليس عن طريق محاولة الرقابة على فئات أجور أصحاب المهارات وهكذا فان المشكلة انما تتمثل فى المقدرة على منع زيادة الأجور فى القطاعات التى تتوافر فيها عمالة زائدة .

أن المشكلة الرئيسية الآن هى أجور ومهايا موظفى الحكومة والعاملين بالقطاع العام ومصدر المشكلة أن أعمال الحكومة والقطاع العام يمكن أن تؤدى بدرجة أكثر من الكفاءة و باستخدام عدد أقل من العاملين . ولما كانت زيادة أجور ومهايا العاملين بالقطاع العام والحكومة تؤدى الى ارتفاع معدلات التضخم فانه ينبغى الحفاظ على استقرارها الى حد ما مما يشجع العاملين على السعى الى الالتحاق بوظائف خارج الحكومة والقطاع العام حيث تكون إنتاجيتهم أعلى مما هى عليه.غير أن ارتفاع الأجور والمهايا فى القطاع الخاص بالمقارنة بتلك التى فى الحكومة والقطاع العام تعنى أن الحكومة تخسر اكفأ ، موظفيها وتحتفظ بأقلهم مقدرة وكفاءة ومن الواضح أن الحل انما يتمثل فى أن تكون الزيادة فى أجور ومهابا العاملين والحكومة والقطاع العام على أساس الاختيار بحيث يتناسب الأجر مع الكفاءة .

أما مسألة استنزاف العمال فى مصر الى بلاد أخرى فهى مشكلة معقدة بالفعل اذ أنها تحرم البلد الأم من الكفاءات والمهارات أما فيما يتعلق بعلاقة هذه المشكلة بقضية التضخم فان حلها يكون عن طريق خلق فرص عمل جديدة واعادة تدريب العمال بما يرفع من كفاءتهم الانتاجية و بالتالى زيادة أجورهم الحقيقية ، والحد بقدر الامكان من التعليم الجامعى النظرى وتشجيع التعليم الفنى ، وذلك بجعل التعليم الجامعى النظرى لغير الممتازين بمصروفات

ومنح تيسيرات للذين يلتحقون بالتعليم الفنى وحظر تشغيلهم بالحكومة والقطاع العام الا فى أضيق الحدود وعندما تقتضى الضرورة فقط .

٤ – بنود أخرى لز يادة التكلفة :

ان ارتفاع أسعار الواردات وتخفيض قيمة العملة وز يادة فئات الأجور هى من أبرز البنود فى صورة التضخم غير أن هناك بنودا أخرى وثيقة الصلة بالتضخم الا أنها أقل أهمية وهى ارتفاع قيمة الايجارات وأسعار الأراضى اذ ارتفعت أسعار كل من هذين البندين لأسباب مستقلة عن ز يادة المعروض النقدى أو على الأقل لم تكون هى التى بدأت بز يادته ولما كانت هذه الأسعار قد ارتفعت بسبب مجئ وفود من العرب والأجانب الى مصر فقد أسهمت أيضا فى الحاجة الى ز يادة المعروض النقدى .

والنقطة الرئيسية التى لا مانع من تكرارها هو أن بعض التكاليف قد ارتفعت فى مصر لأسباب مستقلة بدرجة كبيرة أو صغيرة عن مجر يات الأمور أو بمعنى آخر أنها ز يادات ذاتية فى الأسعار وهذه التكاليف المتزايدة لم يكن من المتوقع أن يقابلها هبوط التكاليف فى بنود أخرى وكانت النتيجة ظهور ضغوط على المستوى العام الأسعار فى اتجاه صعودى . والى حد ما فان مثل هذه الز يادات فى الأسعار تقتضى ز يادة فى المعروض النقدى وحينئذ فان الز يادة فى المعروض النقدى تعزز الز يادة فى التكاليف والأسعار . أن عدم ز يادة المعروض النقدى فى ظل مثل هذه الظروف سوف لا يوقف التضخم أو أنه سوف يوقفه ولكن على حساب تخفيض النشاط الاقتصادى . وفى الوقت الحاضر فان الاقتصاد المصرى فى حالة من السيولة بحيث أن الز يادات الذاتية فى التكلفة والأسعار يمكن أن تبقى حتى ولو لم يحدث ز يادة فى المعروض النقدى .

التضخم ومستقبل التنمية الاقتصادية :

و بالاضافة الى التضخم الناشئ عن ارتفاع أسعار الواردات والز يادات الذاتية فى التكاليف والأسعار فإنه لاشك أن الاقتصاد المصرى كان ومازال واقعا تحت ضغط شديد من ز يادة الطلب وقد نشأ هذا الضغط أساسا من الز يادة الكبيرة فى الانفاق الحكومى . فهو انفاق لم يقابله ز يادات فى الضرائب أو بيع سندات حكومية الى الأفراد ومن ثم كان الالتجاء الى الاقتراض من الجهاز المصرفى هو ضرورة لا مفر منها وقد أدت هذه العملية - بالطر يقة التقليدية الى ز يادة المعروض النقدى والى ضغوط على الأسعار فى اتجاه صعودى حين تعذر ز يادة الناتج والامدادات من السلع والخدمات بصورة مباشرة والى حد ما فان هذا الاجراء كان محاولة لنقل السيطرة على السلع والخدمات من الاستهلاك الخاص الى الاستهلاك والاستثمار فى القطاع العام ولذلك فان هذا التضخم بفعل ز يادة الطلب لم ينشأ أصلا من ز يادة عامة فى الطلب فحسب بل أيضا من حاجة الحكومة الى ز يادة مصروفاتها دون أن يتوفر لديها أدوات لاجراء تخفيضات فى المصروفات فى قطاعات أخرى من الاقتصاد واذا علمنا حق الحكومة فى أن تكون لها الأولو ية على الموارد لذلك فان سياسة تستهدف مجرد تخفيض مجمل النفقات لا تكون كافية اذ أن السياسة يجب أن تؤمن أن الحكومة تحصل على الموارد الحقيقية الضرور ية للقيام بتنفيذ نفقاتها التى لها الأولو ية .

و وفقا للتقديرات الرسمية كان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٧٨ هو ٢ر٨٪ بالمقارنة بمعدل بمعدل ٣ر٧٪ فى عام ١٩٧٧ م هذا و يقدر معدل النمو فى عام ١٩٧٩ م بنسبة ٦ر٨٪ وكما يتبين من الجدول التالى كان هناك نمو اقتصادى مستمر منذ عام ١٩٧٤ م وكان متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ١٩٧٤/١٩٧٧ حوالى ٦ر٧٪ بالمقارنة بنسبة ٩ر٣٪ خلال الفترة ١٩٦٧/١٩٧٣ وكان القطاعان الرائدان هما التوز يع والخدمات وقد أفاد كلاهما من سياسة الانفتاح الاقتصادى وتجديد

الاستثمارات والتى انتهجتها مصر منذ عام ١٩٧٣ م وكانت الزراعة والصناعة هما القطاعان المتخلفان غير أن هذا التخلف قد عوضه فى قطاع الصناعة بدرجة كبيرة الزيادة الكبيرة فى انتاج البترول . كما يوضح الجدول أيضا ارتفاع مستوى معدل الاستثمار الى الناتج القومى الاجمالى بما يعكس ليس فقط تحويلات رأسمالية أجنبية كبيرة بل أيضا نموا ملموسا فى المدخرات القومية والتى تعزى الى حد كبير الى تحويلات المصر بين العاملين بالخارج هذا و يلاحظ أن حصة القطاعات السلعية فى تكوين الاستثمار قد هبطت من ٥٧٪ سنة ١٩٧٧ الى ٤٩٪ سنة ١٩٧٩ وهذا يعكس هبوط حادا فى حصة الصناعة والبترول أما حصة الزراعة فظلت منخفضة عند مستوى ٨٪ .

الخدمات :

أن قطاع الخدمات والذى يعتبر فى المرتبة الثالثة بعد الزراعة والصناعة كان ينمو بمعدل يقل عن متوسط معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة من سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٦٥ ثم أخذ بعد ذلك يزيد بمعدل أكثر سرعة بعد عام ١٩٦٥ ، وقد حقق قطاع الخدمات منذ عام ١٩٦٥ نموا ملحوظا وهو ٣٪ فى السنة فى حين كان يزيد معدل نمو الاقتصاد ككل بنسبة ٥ر١٪ ، و يعكس الجزء الأكبر من هذا النمو استجابة السياسة لمشاكل زيادة السكان والتوظف .

وكان القطاع الحضرى غير الحكومى فى مصر يزداد اتساعا وذلك لأن الزراعة فشلت فى استيعاب العاملين الجدد . أن هذا القطاع غير الرسمى ولو أنه كان ملجأ لفئات معينة من مهاجرى الريف وكذلك لفئات كثيرة من سكان الحضر غير أنه لا يوفر فرصا تجذب العدد المتزايد من المتعلمين الذين يبحثون عن وظائف . لقد تقدمت الحكومة فى أوائل الستينات بسياسة يشار اليها « بدفعة التوظف » بهدف تجنب بطالة على نطاق واسع فى فئات المتعلمين ، وبمقتضى هذه السياسة ضمنت الحكومة لكل خريج من الجامعة وظيفة عند تخرجه ، ومن الناحية العملية لم تكن الأبواب مفتوحة على مصارعها فى مختلف الوزارات

جدول رقم (١)

الاتجاهات فى الناتج المحلى الاجمالى

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
(أ) معدلات النمو السنوى						
لناتج المحلى الاجمالى بسعر التكلفة	٢ر٧	١٠ر٥	١٠ر٢	٧ر٣	٨ر٢	٨ر٦
(١) القطاعات السلعية	١ر	٩ر٤	٧ر٢	٦ر٣	٧ر٣	٦ر٩
(١١) قطاعات التوزيع	٨ر٥	٢٠ر٨	٢١ر٨	٨ر٩	١٣ر٨	١٢ر٠
(١١) قطاعات الخدمات	٤ر١	٧ر٢	٨ر٨	٨ر٤	٥ر٦	٩ر٤
(ب) المعدلات						
الاستثمار/الناتج القومى الاجمالى (١)	١٨ر١	٢٦ر٢	٢٣ر٩	٢٤ر٦	٢٦ر٤	٢٣ر٨
المدخرات القومية الاجمالية/الناتج القومى الاجمالى	٢ر٣	٥ر٤	١٢ر٨	١٦ر٦	١٨ر٨	١٤ر٧
المدخرات المحلية الاجمالية/ الناتج	١ر٩	٤ر٨	١٠ر٠	١٣ر٩	١٣ر٤	٧ر٣

يدخل فيها تحويلات المصريين العاملين فى الخارج .

والمصالح والادارات الحكومية وشركات القطاع العام لخريجى الجامعات فحسب بل أيضا لحملة المؤهلات المتوسطة أو الاقل منها . ولقد أدت هذه السياسة الى ز يادة ملموسة فى حصة الاستهلاك العام فى نفقات الموازنة العامة بالاضافة الى ز يادة ميزانية الدفاع نتيجة للموقف الخارجى .

أن الآثار المضادة لمثل هذه السياسة كانت تنعكس على عجز الموازنة العامة وعلى ميزان المدفوعات كما انعكست أيضا على النمو الاقتصادى الذى كان يعانى من هبوط معدل الاستثمار . وهناك خطر آخر وهو أن الدائرة الخبيثة التى بموجبها يؤدى ضمان التوظف الى ز يادة الطلب على التعليم وز يادة المعروض من المتعلمين كانت تضطر الحكومة الى التوسع فى عدد الوظائف التى تز يد عن الحاجة فى القطاع العام، أن جزءا من التوسع فى التوظف بالحكومة انما يرتبط بتوفير التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ، أى الاستثمار فى الانسان .

لقد تميز قطاع الخدمات ببطء النمو الى أن حدثت التغيرات الجذر ية التى حولت طبيعة النظام الاقتصادى فى أوائل الستينات الى اقتصاد مخطط يكون فيه القطاع العام كبيرا جدا وتكون فيه أهداف الرفاهية الاجتماعية هى التى لها السيادة فى وضع السياسة واتخاذ القرارات ، لذلك كان لابد وأن ينمو قطاع الخدمات بسرعة كبيرة .

ان مصر لم تبلغ بعد مرحلة التنمية الاقتصادية التى يكون من خصائصها هبوط فى أنشطة المرتبة الأولى والثانية (الزراعة - الصناعة) الى أنشطة المرتبة الثالثة (الخدمات) ، ان هذا الهبوط الملحوظ انما هو الواقع نتيجة للمشاكل الناشئة عن الانفجار السكانى والتوسع دون تمييز فى التعليم وفى الأداء الضعيف والذى لا يدعو الى الرضى فى كل من قطاعى الزراعة والصناعة .

قطاع التوز يع :

و يعكس معدل النمو فى قطاعات التوز يع أهمية الاستثمارات فى

المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والتخزين . ان اعادة فتح قناة السويس بالاضافة الى الزيادة الكبيرة فى عدد المؤسسات المالية والتجارية قد أفادت مباشرة من سياسة مصر الانفتاحية وقد كان اسهامها أحد العوامل الكبرى التى تقف وراء ارتفاع معدل التنمية . أن الاستثمارات فى المرافق العامة وتسهيلات السياحة والاسكان فى تزايد مستمر ، و ينبغى أن تستمر بمعدلات متزايدة فى السنوات القادمة نظرا لأن المرافق العامة قد وصلت الى الحضيض كما أن أزمة الاسكان الايوائى أصبحت مستحكمة بشكل لم يسبق له مثيل .

تمويل التنمية الاقتصادية :

يتم تمويل استثمارات التنمية الاقتصادية من مصدرين رئيسيين ، الموارد المحلية والمواد الخارجية . وتنقسم الموارد الداخلية الى : - المدخرات الحقيقية والتمويل عن طريق العجز أو التمويل التضخمى ، اذ أنه عندما لا تكفى المدخرات الاختيارية والاجبارية تمويل الاستثمارات التى تحقق معدلات التنمية المستهدفة تلجأ الحكومة الى الاقتراض من الجهاز المصرفى وما ينشأ عن ذلك من زيادة معدلات التضخم والذى يعتبر بمثابة ضريبة على النقود فان أى فرد يحوز نقودا خلال فترة التضخم يتحمل خسارة فى قيمتها أى فى قوتها الشرائية بينما الجهة التى تحتكر اصدار النقود وهى الحكومة فانها تحصل على سيطرة أكبر على الموارد الحقيقية ، وفى هذه الحالة يكون للتضخم أثر مشابه لزيادة الحكومة لفئات الضريبة المعلنة مثل ضريبة الدخل وضريبة القيم المنقولة وضريبة التصرفات الرأسمالية .. الخ غير أنها ضريبة لا تحتاج الى تشريع .

ان المنافع المحتملة من التمويل التضخمى والتى يتضمنها كل من الاسلوب الكينيزى ونظرية الكمية للنقود قد نوقشت من جانب كثير من الاقتصاديين والمؤرخين الاقتصاديين بما فيهم كينز ، وقد أبرز الجميع قيام علاقة ظاهرة بين فترات التضخم والتنمية الاقتصادية السريعة كما أن روستو قد ذكر أن

التضخم كان عاملا هاما فى بلوغ مرحلة الانطلاق فى التنمية الاقتصادية .

و يؤكد الاسلوب الكينزى على مايأتى :-

(أ) يستطيع الاستثمار أن يولد مدخراته وذلك بز يادة مستوى الدخل عندما يعمل الاقتصاد بأقل من طاقته ، وكذلك عن طر يق اعادة توز يع الدخل من أصحاب الأجور ذوى الميل المنخفض للادخار الى هؤلاء الذين يحققون الأر باح ذوى الميل المرتفع للادخار وذلك عندما يكون الاقتصاد يعمل بكامل طاقته .

(ب) يمكن أن يشجع التضخم ذاته على الاستثمار وذلك نتيجة ز يادة العائد الاسمى على الاستثمار وتخفيض العائد الحقيقئ للفائدة ، وكان كينز أكثر استعدادا لتقبل التضخم الانكماش ، فقد وصف التضخم بأنه غير عادل ، كما أن الانكماش غير ملائم ، غير أنه اذا كان يتعين الاختيار بين الا ثنين فأنه يفضل التضخم وذلك لأنه يكون من الأسوأ فى عالم فقير أن تنتشر البطالة بدلا من احباط أصحاب الدخول الثابتة ، وهو يعترف بأن التضخم كى يز يد تراكم رأس المال قد يكون له عواقب تتمثل فى ز يادة التفاوت فى توز يع الدخل ، الا أن المكاسب فى المدة الطو يلة لأصحاب الأجور يمكن أن ترجح كفة الخسائر فى المدة القصيرة ، كما ذكر أن الطبقة العاملة قد تفيد أكثر فى المدة الطو يلة نتيجة التقشف الاجبارى الذى يفرضه عليهم الر بح الناشئ من التضخم أكثر مما تفقده فى أول الأمر فى شكل تناقص فى الاستهلاك ، اذ أن الثروة وثمارها سوف لا يستهلكها صاحبها بل سوف تتراكم (فى حالة التضخم) .

وأغلب الظن أن كينز عندما كان يؤ يد التمو يل التضخمى لعلاج الكساد والبطالة لم يخطر بباله أن التضخم سوف يكون بهذه المعدلات المرتفعة وأنه سوف يتكرر بحيث يصبح مزمنا وأنه سوف يطهر الكساد التضخمى والتضخم المكبوت فتفرض الحكومات اسعارا ادار ية على بعض السلع والمنتجات حماية للطبقات ذات الدخل المحدود من أثار

التضخم ، وأن النتيجة هى نموغابة من الاسعار وفى مصر فان عدد كبيرا من المنتجات تمثل تقريبا ثلث الأوزان السلعية فى الرقم القياسى لاسعار التجزئة خاضعة للرقابة السعرية للحكومة ، ومن ثم فهى لا تعكس بدرجة كافية تحركات الاسعار فى الاسواق ومن غير شك فان المستوى الحالى للتضخم المكبوت يمثل تشويها متزايدا فى عملية تخصيص الموارد هذا بالاضافة الى أن الانفتاح الاقتصادى يجعل الرقابة على المعروض النقدى بوصفها وسيلة لاحتواء التضخم أكثر صعوبة ، ومع ذلك فان الابطاء فى نمو المعروض النقدى ينبغى أن ينظر اليه على أنه عنصر ضرورى للادارة الاقتصادية المناسبة فى المستقبل غير أن تحقيق ذلك لا يتأتى الا فى اطار جهود ناجحة تستهدف تخفيض العجز المالى وتعبئة المدخرات المحلية سواء العامة أو الخاصة .

وقد بلغت الارقام القياسية لاسعار السلع الاستهلاكية لسكان الحضر (جميع البنود) ٤ر٢٢٩٪ فى أغسطس سنة ١٩٧٩ مقابل ١٤١ عام ١٩٧٤ مع اعتبار سنة الأساس ٦٦/١٩٦٧ ١٠٠ ، وقد زاد الرقم القياسى لاسعار التجزئة للمشروبات والمواد الغذائية من ٣ر١٦١ سنة ١٩٧٤ الى ٨ر٢٧٠ فى أغسطس سنة ١٩٧٩ ، كما زاد الاسكان من ٥ر١٠٦ فى سنة ١٩٧٤ الى ٢ر١١١ فى أغسطس سنة ١٩٧٩ (وهو رقم لا يعكس الواقع بطبيعة الحال) ، هذا وقد زادت الارقام القياسية للملابس من ٩ر١٢٩ سنة ١٩٧٤ الى ٥ر٢٤٧ فى أغسطس سنة ١٩٧٩ .

أن تدخل الحكومة فى تحديد الاسعار ووضع تسعيرة جبرية لبعض السلع والخدمات بغرض تخفيف عبء التضخم على أصحاب الدخول المحدودة يثير مناقشة موضوعية على جانب كبير من الأهمية الدعم والذى يمثل الجزء الأكبر من عجز الموازنة العامة ، وتسعيرة بعض منتجات وخدمات القطاع العام بما أدى الى تدهور بعض المرافق العامة ووصولها الى الحضيض ، والى خسائر فى وحدات القطاع العام والتى واصلت زيادتها من عام إلى آخر .

الدعم :

أن الدعم لاسيما ، ما يسمى بدعم السلع التموينية (سلع الاستهلاك الشعبي) قد زاد بصورة درامية عقب الزيادات فى الأسعار العالمية عام ١٩٧٣ وقد بلغ دعم السلع التموينية فى ذلك العام ٨٩ مليون جم ، ولم يمض عامان حتى ارتفع ليصل الى ٤٠٩ مليون جم ، وقد بلغت تكلفة توزيع السلع التموينية باضافة المصاريف الادارية والتكاليف الأخرى ٤٩١ مليون جم . وقد هبط مبلغ الدعم السلعى فى سنة ١٩٧٦ الى ٣٣٢ مليون جم . بحيث كان يمثل ١٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى . وبما أن هذه الارقام قد حسبت على أساسا سعر الصرف الرسمى فى تلك السنة والذى كان مقوماباكثر من قيمته ، فانها لا تظهر التكلفة الحقيقية لبرنامج دعم السلع التموينية .

وقد بلغت مدفوعات الدعم الكلية من العامة سنة ١٩٧٧ (٦٥٠ جم ، منها ٣١٣ مليون جم للسلع التموينية) وقد واصلت ارتفاعها فى سنة ١٩٧٨ لتبلغ ٦٨٤ مليون جم (منها ٤٢٣ مليون جم للسلع التموينية) ومن المقدر أن يصل هذا الرقم الى ١٢٧٧ مليون جم تمثل ٢ر١١٪ من الناتج القومى الاجمالى (منها ٩٨٤ مليون جم للسلع التموينية)وإذا إضفنا عجز القطاع العام الاقتصادى الى مدفوعات الدعم – السابق الاشارة اليها – لوصلت هذه النسبة الى ٦ر١٣٪ عام ١٩٧٩ . ان دعم المواد لاسيما القمح والدقيق تمثل أكثر العناصر أهمية فى اجمالى مبلغ الدعم ، و بالاضافة الى دعم المواد الغذائية يوجد أيضا عدد من الاعانات لسلع مثل المحصبات و بعض منتجات البترول وموارد الطباعة والنقل العام والبنوك الحكومية .

أن الزيادة المطردة فى مدفوعات الدعم انما تعكس طبيعة نظام يحاول الحفاظ على أسعار التوزيع فى مواجهة تضخم محلى ودولى كبير ومستمر . ان نمو السكان والهجرة الى المدن قد أضافت الى قائمة الدعم ، هذا بالاضافة الى أن توزيع معظم السلع الضرورية ولو أنه يخضع لنظام البطاقات غير أنه لا يركز بالدرجة الكافية على الفئات المستحقة ، وفى حين أنه لا يوجد شك فى أن

الاعانات كانت بمثابة شبكة أمان على جانب كبير من الأهمية للفئات الكبيرة المحتاجة من المصريين فان نظاما للتقنين والتوزيع أفضل تنظيما قد يستطيع أن يحقق نفس الأهداف بتكلفة أقل بدرجة ملحوظة .

ونظرا لان نسبة كبيرة من سلع التموين تكون مستوردة فان عبء السلع الأساسية المدعمة على الميزانية يكون الى حد كبير معتمدا على مستوى الأسعار العالمية وسعر الصرف الذى تترجم به هذه الاسعار الى الاسعار المحلية . ان مصر تستورد الان أكثر من ٧٠٪ من استهلاكها من القمح وقد عانت كثيرا من ارتفاع الاسعار العالمية للقمح كما أن الانتقال من السعر الرسمى الى السعر الموحد الجديد كان له أثر كبير على ارتفاع قائمة الدعم ، وفى هذا الصدد فانه من الاهمية بصفة خاصة ملاحظة أن واردات القمح والدقيق قد انتقلت نهائيا الى السعر الموحد الجديد بعد أول يناير سنة ١٩٧٩ ، وهو ما يمثل حوالى نصف الارتفاع الدرامى فى مبالغ الدعم سنة ١٩٧٩ . وليس من المستبعد أن تحدث تغيرا مرة أخرى فى سعر الصرف فى المستقبل القريب ، ولو أنه ليس من المتوقع ان تكون بنفس النسبة المرتفعة السابقة .

والسؤال الذى يثير كثيرا من الجدل فى مصر هو الى أى مدى ينبغى أن يستمر برنامج دعم المواد الغذائية ، مع ملاحظة أن هذه الاعانات تذهب أساسا الى دعم استهلاك القمح الدقيق والذرة وانها فى زيادة مطردة .

(أ) ان الالغاء الفورى لدعم السلع التموينية ، سوف يؤدى الى توترات اجتماعية خطيرة ، واضطرابات كتلك التى حدثت فى يناير ١٩٧٧ .

(ب) وتقدر بعثة البنك الدولى ان زيادة اسعار المواد الغذائية قد ادت الى ارتفاع تكاليف المعيشة لفئات الدخل المحدود فى الريف بحوالى ٢ر٥٪ وفى المدن بحوالى ٨٪ . واذا علمنا عدم مرونة الطلب على المواد الغذائية (الطعام) فان معظم الخسارة فى الدخل الحقيقى الناشئ عن هذه الزيادات فى الاسعار سوف يخفض فعلا من الطلب على السلع الاخرى . ومن ثم فان تخفيضا فى دعم المواد الغذائية سوف لا ينقص فى

حد ذاته الواردات من السلع الغذائية بقدر كبير ولكن سوف يؤدى الى تخفيض ملحوس فى النشاط الاقتصادى اذ يقتطع المستهلكون من مشترواتهم من السلع الأخرى بدلا من أن يحرموا أنفسهم من ضرور يات الحياة .

وهنا يبرز سؤال آخر ، هل يمكن الغاء الأثر الانكماشى الناشئ عن تخفيض الدعم ؟ . سوف ينشأ عن الغاء الدعم مطالبة بز يادة فى الأجور ، غير أن الز يادات فى الاجور سوف تنتقل الى ز يادات أخرى فى الاسعار ، و بالتالى تبدأ الدورة للولب الأجور والاسعار . أن ز يادة الأجور استجابة لارتفاع اسعار لمواد الغذائية هو الاتجاه الذى يكون أكثر احتمالا ، وفى هذه الحالة يكون لابد من ز يادة الاستثمار وز يادة الانتاج بحيث تكون ز يادة الاجور مسايرة لز يادة الانتاجية .

القطاع العام الاقتصادى :

فى حين أن مشكلة الدعم قد واجهت قدرا كبيرا من النقد والاهتمام فانها ليست السبب الأول والوحيد للتدهور فى الموازنة المالية للدولة ، اذ يوجد عامل هام آخر يسهم فى هذا التدهور وهو الفجوة المتزايدة والقائمة بين الفائض الذى يولده القطاع العام الاقتصادى ونفقاته الاستثمار ية .

و يوضح الجدول التالى تطور هذا العجز مقابل النفقات الاستثمار ية :

حقيقة أن الضرائب والأر باح المحولة من هيئة قناة السو يس وهيئة البترول قد زادت بدرجة ملحوظة منذ عام ١٩٧٥ وأنها وفرت حوالى ٢٣٪ من الايراد العام سنة ١٩٧٩ ، غير أن الاجزاء الباقية من القطاع العام الاقتصادى لا تكاد تولد فائضا للاستثمار .

جدول رقم (٢)

و يوضح الجدول التالى تطور هذا العجز مقابل النفقات الاستثمار ية :-

القيمة بالمليون

السنوات	دعم القطاع العام	النفقات الاستثمارية
١٩٧٥	٩٣	٨٦٣
١٩٧٦	١١٩	٩٨٠
١٩٧٧	١٣٩	١٥٤٩
١٩٧٨	١٨٩	٢٣١٢

ان الأر باح المحولة باستثناء قناة السو يس والبترول والبند المؤقت لأر باح النقد قد هبطت الى مستو يات ليست بذات أهمية ، والموقف جد خطير بصفة خاصة فى الصناعة حيث أن الفائض أقل من أن يحول ، وكان سبب المشكلة تضافر عوامل منها الرقابة على الاسعار ، سياسات التوظف والاجور ، وز يادة المنافسة من الخارج . ومن ثم فان نسبة عالية من رأس المال القائمة يغل عائدا لا يكاد يذكر . ان الانفاق الاستثمارى القومى ، أخذ فى الز يادة السر يعة مع ز يادة اعتماد جهود الاستثمار فى مصر على تحو يلات رأس المال الأجنبى .

وفى الأيام الأخيرة بذلت بعض الجهود من أجل تخفيض التهرب الضر يبى فى حين ز يدت أسعار مدخلين كبير ين زراعيين ، بالمثل فان حوالى ٢٨ سلعة صناعية قد تحررت من الرقابة على الأسعار فى عام ١٩٧٨ وكذلك فى ابر يل ١٩٧٩ فان مجموعة كاملة من الز يادات السعر ية قد سمح بها ومن بين السلع الأخيرة الاسمنت ٥٦٪ والبنز ين من ٣٢٪ الى ٣٨٪ والسجاير من ٨٪ الى ١٣٪ والمشرو بات الخفيفة من ٢٣٪ الى ٤٠٪ ، واخير حدثت ز يادة تبلغ فى المتوسط ٦٠٪ فى أجور النقل والسكك الحديدية .

وتنظر الحكومة فى ضريبة المبيعات فى سنة ١٩٨٠ على السلع المصنوعة واصلاح الرسوم الجمركية بهدف تضييق المدى الواسع الحاضر للاستثناءات. ان جميع هذه الاجراءات على أية حال سوف لا تكفى لاصلاح الاختلال المالى الا اذا اتخذت اجراءات حاسمة لترشيد نظام الدعم وزيادة الموارد المولدة فى القطاع العام الاقتصادى ، وفيما يتعلق بالاعانات فانه توجد حالة ملحة لادخال شكل من أشكال (الاختيار) Selectivity للحد من تعميم السلع المقننة .

ان الممارسة الجارية للحفاظ على اسعار التوزيع دون تغيير فى مواجهة زيادة سريعة فى التكاليف المحلية وتكاليف الاستيراد يجب تجنبها . ان زيادة مماثلة فى سياسة التسعير للمشروعات العامة وقد اقترن بها سياسة للاجور ترتكز على الانتاجية سوف تكون بمثابة خطوات هامة فى تحسين الموارد المولدة ، وفى هذا الصدد يجب ملاحظة أن الاعفاءات الجمركية والاعفاءات الضريبية والحوافز التى توفرت لقطاع المشروعات المشتركة الجديدة ينبغى أن تظل أدوات للاسراع بخطى نقل التكنولوجيا والتعميق الصناعى . وعلى أية حال فان المطلوب هو التقوية لاختيار وتخطيط العملية التى تسمح لمصر بالحصول على التكنولوجيا الملائمة والسلع الرأسمالية التى تحتاجها بأفضل الشروط الممكنة وفى اطار مجموعة من المشروعات متماسكة ومتكاملة قد أحسن تصميمها . ان التقدم فى هذا الاتجاه وهو أمر مرغوب فيه فى حد ذاته سوف يكون له اثره فى تخفيض الاختلال المالى .

لقد كان لسياسة الدعم والتى يمثلها التضخم المكبوت أسوأ الاثار على قطاعات كبيرة من الاقتصاد ، فقد أدى دعم المواد الغذائية الى التراخى فى تحسين انتاجية القطاع الزراعى . ودعم المرافق العامة الى تدهورها وظهور أزمات القطاع الزراعى . وظهور أزمات النقل والمواصلات والتليفونات والمجارى ..... الخ والتى يعانى منها المصريون أشد المعاناة ، كما أدى تخفيض ايجارات المساكن الى أزمات فى الاسكان لم تعرف مصر لها مثيل من قبل .

تمويل التنمية الاقتصادية من الموارد الخارجية :-

وان لم تكن المدخرات المحلية كافية يمكن أن تلجأ البلد الى تمويل التنمية عن طريق أحداث فائض فى الواردات والسعى للحصول على موارد من الخارج لتمويل عجز ميزان المدفوعات وتتمثل هذه الموارد الخارجية فى قروض معونة التنمية الرسمية (الثنائية) والقروض من المؤسسات المالية متعددة الاطراف والتسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين والمنح (الدعم) والتى تقوم بدور المكمل للادخار المحلى .

وقد بلغ دين مصر الخارجى متوسط وطويل الأجل (غير العسكرى) القائم والمستخدم فى نهاية يولية ١٩٧٩ حوالى ١٠٫٥٥٨ بليون دولار مقارنا بمبلغ ٩٫٩٦٨ بليون فى نهاية ١٩٧٨ كما بلغ اجمالى الدين الخارجى فى ١٩٧٩/٧/٣١ حوالى ١٤٫٩٠٠ بليون منها ١٠٫٥٨٨ بليون قائم ومستخدم ، ٤٫٣١٢ بليون غير مستخدم - وكبرى الجهات الدائنة هى هيئة الخليج ١٦٪ والولايات المتحدة ١٦٪ ، المملكة العربية السعودية ١٩٪ والكويت ١١٪ والمانيا الاتحادية ٦٪ وتمثل القروض الثنائية حوالى ٦٢٪ من الدين القائم فى حين أن أنصبة الدين متعدد الاطراف وتسهيلات الموردين والمصادر الخاصة الأخرى حوالى ٢٣٪ ، ١٥٪ على الترتيب . وتمثل مدفوعات خدمة الدين المتوسط وطويل الأجل لعام ١٩٧٩ حوالى ١٣٤٠ مليون دولار ، وتبلغ نسبة خدمة الدين حوالى ٢٠٫٤٪ ، وفيما يلى جدول يبين اجمالى الدين الخارجى القائم فى ٣١ يوليو ١٩٧٩ :-

جدول رقم (٣)

اجمالى الدين العام الخارجى القائم فى ٣١ يوليو ١٩٧٩
(مقدار بملايين الدولارات)

الجهة الدائنة	الدين القائم		
	المستخدم	غير المستخدم	الاجمالى
تسهيلات الموردين	٨١٧ر٩	١٧٥ر٠	٩٩٢ر٩
مؤسسات التمويل	٦٣٨ر١	٢٣٨ر٢	٨٧٦ر٣
السندات	١٣٤	-	١٣٤
القروض متعددة الاطراف	٢٤٧٦	١١٤٥ر٩	٣٦٢١ر٩
القروض الثنائية	٦٥٢١ر٩	٢٧٥٣ر١	٩٢٧٥ر٠
اجمالى الدين العام الخارجى	١٠٥٨٧ر٩	٤٣١٢ر٢	١٤٩٠٠ر١

وتقدر التدفقات الرأسمالية الكلية متوسطة وطويلة الأجل الى الداخل فى عام ١٩٧٩ بمبلغ ٢٤٢٠ مليون دولار وهى تقل عن التدفقات الرأسمالية لعام ١٩٧٨ بحوالى ٣٠٪ (٣٣٧٣ مليون دولار).

وفيما يلى جدول يبين تطور مبالغ التمويل الاجنبى المستخدمة فى الاسهام فى سد اجمالى العجز فى السنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩ وكذلك الاستخدام للمعونة الخارجية :-

جدول رقم (٤)

اجمالى العجز - السنوات ١٩٧٥٤ - ١٩٧٩

(مليون جنيه مصرى)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
	١١٦٥	١٠١٠	٩٦٧	١٧٦٤	٢٤٦٦
لتمويل الاجنبى	٢٤٠	٢٨	٥١٣	٧٦٤	٩٥٦
التمويل المحلى	٩٢٥	٤٨٢	٤٥٤	١٠٠٠	١٥١٠
اجمالى العجز الى	٢٣ر٧	١٥ر٦	١٢ر٥	١٩ر٤	٢١ر٦
الناتج القومى الاجمالى					
عجز حساب الرأسمالى	٥	١ر٧	٧	١١ر٥	٧ر٢
الى الناتج القومى الاجمالى					
عجز الحساب الجارى	١٨ر٧	١٣ر٩	٥ر٤	٧ر٩	١٤ر٤
الى الناتج القومى الاجمالى					
التمويل المحلى الى	١٨ر٨	٧ر٥	٥ر٩	١١ر٠	١٣ر٢
الناتج القومى الاجمالى					

جدول رقم (٥)

المتاح والمستخدم من القروض

	المتاح		المستخدم		معدل الاستخدام ٪		
	مشروعات	سلع	مشروعات	سلع	مشروعات	سلع	اجمالى
١٩٧٧	٣٠٣٤	١٦٠٥	٤١٨	٤٩١	١٣ر٨	٣٠ر٦	١٩ر٦
١٩٧٨	٣٧٤٦	٢١٥٠	٥٢٠	٧١٢	١٣ر٩	٣٣ر١	٢٠ر٩
١٩٧٩	٣٨٦٠	٢٤٥٥	٥٥٥	٦٠٥	١٤ر٤	٢٤ر٦	١٨ر٤

ثالثا : التضخم والعدالة الاجتماعية

ان التكامل بين التخطيط الاقتصادى والاجتماعى شرط ضرورى لتماسك وترابط الخطط والسياسات فى الأجل الطويل والتى تستهدف زيادة معدلات الناتج القومى الاجمالى وتحقيق العدالة فى المجتمع ، غير أنه فى الأمد القصير قد يكون هناك تعارض بين تخصيص الموارد للقطاعات الاجتماعية وأهداف التنمية الاقتصادية ومع ذلك فان استمرار نمو الناتج ليس فى صالح اعادة توزيع الدخل فحسب بل هو أمر لا مندوحة منه اذا ما أريد اعادة توزيع الدخل فى اتجاه المساواة .

وللتضخم أثار اقتصادية وعواقب سياسية ، اذ يجنح الى زيادة حدة المنازعات فى المجتمع والتى تعزى الى حد كبير الى التوزيع غير العادل فى الثروة والدخل فالذين يربحون من التضخم يصبحون موضع الحقد والكراهية من هؤلاء الذين يخسرون ومن ثم يشعرون بالمرارة والامتعاض و يصممون على استعادة ما يعتبرونه حقهم المسلوب ، وفى مجال الأجور يعين التضخم على تقوية ساعد نقابات العمال والهيئات المهنية على استخدام وسائل النضال والكفاح من أجل حماية أنفسها ضد التضخم والحفاظ على الأجور الحقيقية لأعضائها .

وفى ظل التضخم يتم تشجيع الاستهلاك والاقتراض والمضاربة و يتم احباط الادخار والاقراض والاستثمار وتصبح التجارة مضاربة والاستثمار مغامرة وخاصة القطاع الخاص ، ومما يزيد الأمور سوأ أن التضخم يطلق العنان لروح الجشع والأنانية بوصفها الوضع الطبيعى للامور ، وعندما تتدخل الحكومة وتفرض رقابتها على الأجور والأسعار فهى لا تنجح الا فى زيادة الحالة سوأ فيظهر نقص السلع فى الأسواق والطوابير ونظام البطاقات والسوق السوداء كما أن عدم التأكد يؤدى الى التخزين بما يزيد من حدة نقص السلع ، هذا بالاضافة الى أن نقابات العمال ودوائر الأعمال يتوفر لديها الحوافز لتجنب الرقابة واذا ما طبقت الرقابة على الأسعار بدرجة أقل من تلك التى على الأجور فسوف تزيد الأرباح والتى تأخذ حينئذ صفة الاحتكار ، أما اذا

كانت الرقابة ت على الأجور أقل صرامة من تلك التى على الأسعار فسوف تهبط الأرباح وقد تفلس بعض المنشئات .

وكلما أسرع التضخم من خطاه وانكشف النقاب عن المشاكل بدأ تبادل الاتهامات فالمسئولون عن ارتفاع الأسعار هم المضاربون فى العقارات أو العرب أو رجال البنوك أو الانفتاح الاقتصادى أو نقابات العمال ومن ثم تختلط الأمور وتصبح النتائج اسبابا فالزيادات فى الايجارات والأجور وأسعار الفائدة وارتفاع أسعار البترول دائما ينظر اليها عن أنها السبب فى التضخم وليست النتيجة الحتمية له وهكذا فان العلاج غالبا ما يركز على الأعراض بدلا من الجذور فتفرض الرقابة على الايجارات وتصدر قوانين بالرقابة على النقابات أشد حزما وأكثر صرامة وتشديد الرقابة على البنوك والشركات (البنوك والشركات متعددة الجنسيات) .... الخ .

وهكذا تؤدى عملية التضخم الى هبوط عام فى مستوى المجتمع اذ تضطر جماهير الشعب الى الانصراف عن كل شىء عدا تدبير لقمة العيش والنضال من أجل الحفاظ على القيمة الحقيقية لدخولهم .

الفقر وتوزيع الدخل فى مصر:

تعتبر مصر من البلاد الحضرية وشبه الصناعية اذا أدخلت فى الاعتبار هيكلها الاقتصادى والدخل الفردى .

ان اقتصاد مصر يملك امكانيات هائلة فى المدى الطويل وذلك بسبب أن مصر سوف تزيد حصيلتها من البترول ومن تحويلات المصريين العاملين بالخارج ومن فرص السياحة ، كما تتمتع مصر بموقع جغرافى ممتاز سواء بوصفها المفتاح لاسواق الشرق الاوسط أو لقربها من البلاد الأوربية هذا بالاضافة الى قوة عمل مدربة تدريبا طيبا واستعداد المصريين وقابليتهم للتدريب السريع ، ومع ذلك فان هيكل الاقتصاد المصرى الحاضر محمل بأعباء ثقيلة من ناحية المؤسسات أو السياسات أو المواقف والاتجاهات التى لا تكون متمشية مع تحقيق أفضل ما يمكن استخدامه فى ظل الظروف القائمة ، ومن ثم فان تحقيق

اهداف ز يادة الدخل القومى ورفع مستوى معيشية الجماهير والقضاء على الفقر المطلق سوف يتطلب اصلاحات هائلة وتغييرات هيكلية .

وفى عام ١٩٧٤/١٩٧٥ قدر أن ٤٠٪ من ذوى أدنى الدخول فى كل من الحضر والريف يمثلون ١٦٪ من الدخل المتولد فى قطاع الريف وقطاع المدن ، وكان توزيع الدخل بالنسبة لكل فرد أكثر اتجاها نحو المساواة فى الريف منه فى المناطق الحضرية مع ملاحظة انخفاض مستوى الدخل فى الريف اذ يعتمد الكثير من سكان الريف فى كسب قوت يومهم على سوق العمل ، اما كليا لانهم معدمين لا يملكون أرضا أو جزئيا لأن دخلهم من ملكياتهم الصغيرة لا تفى بحاجاتهم ، وفى هذه المناطق الريفية كان ٤٠٪ من ذوى أدنى الدخول يمثلون ٢٥٪ من اجمالى الدخول فى القطاع الريفى بالمقارنة بنسبة ٢١٪ فى القطاع الحضرى وعلى أية حال فان متوسط الدخل السنوى فى المناطق الريفية كان حوالى ٦٥ جنيه فى حين أنه كان فى المناطق الحضرية ١٢٨ جنيه و بدراسة متوسط دخل الفرد فى كل من الريف والحضر نجد أنه لم يحدث تدهور ملحوظ فى توزيع الدخل خلال العقدين الماضيين بالرغم من النمو السريع للسكان والتغيرات فى الاقتصاد ، و يرجع الفضل فى ذلك الى سياسات الاصلاح الزراعى والضرائب والتوظف التى اتبعتها الحكومات المتعاقبة سعيا وراء توزيع أكثر عدالة الدخل والثروة وذلك منذ قيام ثورة ١٩٥٢م .

ان القضية الحيوية فى السياسة الاقتصادية فى السنوات القادمة سوف تركز على متابعة أهداف التنمية الاقتصادية وز يادة معدلاتها دون أن تتعرض أهداف الاتجاه نحو العدالة الاجتماعية للخطر ، تلك الأهداف التى سعت اليها الحكومات خلال هذه السنوات الطوال .

وعلى أية حال فان التطورات الحديثة فى اقتصاد مصر وقد اقترنت بز يادة فى معدلات التضخم منذ سنة ١٩٧٣ أخذت تهدد بتقو يض هذه الصورة .

أن كثيرا من المكاسب التى أمكن الحصول عليها منذ سنة ١٩٧٣ والتى حققتها أنشطة مختلفة أصحاب الدخول ومن سياسة الانفتاح الاقتصادى لم

تسهم بالقدر المطلوب فى خزانة (الدخول الطفيلية) .

ولو أن التباين فى الدخل قد يكون مصدرا مهما لخلق الحوافز الا أن التباين الكبير فى الاستهلاك المنظور قد يكون من أسبابا اثارة التوتر والمنازعات ان جزءا كبيرا مما ينفقه الأغنياء فى مصر موجه الى السلع الكمالية المستوردة وهو ما يدعو الى اعادة النظر فى الرسوم الجمركية على بعض الواردات والتى ينبغى ز يادتها بالنسبة للسلع التى يستهلكها الأغنياء .

ان التضخم يعيد توز يع الدخل والثرو بطر يقة تحكمية وهو أمر يتعذر تبر يره فى ضوء الظروف العادية فالذين يملكون الأصول الثابتة يكسبون والذين يؤجرونها يخسرون والذين يحصلون على قروض يكسبون لان اقساط السداد والفوائد تتآكل قيمتها بفعل التضخم والذين يقرضون تفرض عليهم ضر يبة تمثل فى انخفاض قيمة ديونهم المستردة و يكسب دافعو الضرائب على حساب هؤلاء الذين يحوزون سندات حكومية ويخسر هؤلاء الذين يحصلون على أجور ومنهايا من الحكومة والقطاع العام .

إن اعادة توز يع الدخل بفعل التضخم لا تحمل أية علاقة بالعمل الاضافى أو ز يادة عنصر المخاطرة أو ز يادة المدخرات ، انها تحكمية فى كليتها وهى فى نهاية الأمر لا تختلف كثيرا عن لعبة « الحظ » .

ولكن ماذا نعنى بالفقر المطلق ، أى ما هى نسبة السكان اللذين يعيشون دون الحد الأدنى للدخل ؟ يقصد بالحد الأدنى ذلك المستوى الذى يكفل الغذاء الضرورى والنفقات التى يتحملها أصحاب الدخول المحدودة (الصغيرة) فى المسكن والملبس والنفقات الأخرى ... و بناء على التقديرات التى أعدتها بعثة صندوق النقد الدولى ١٩٧٥ فان مستوى الفقر فى المناطق الحضر ية كان حوالى ٣٠٠ جنيه للعائلة فى السنة فى حين كان فى المناطق الر يفية حوالى ٢٤٠ جنيه ، وهذه الأرقام تضع دون خط الفقر المطلق فى هذه السنة حوالى ١٩٪ من السكان الحضر يين ، ٥٧٪ من العائلات الحضر ية و٢٥٪ من سكان الر يف ، ٣٥٪ من عائلات الر يف ، وهذا يؤكد أهمية

الاعانات التى كانت تدفعها الحكومة فى الحفاظ على الدخول الحقيقية . واذا أدخلنا فى الاعتبار معدلات التضخم من سنة ١٩٧٥ (ارتفاع نفقات المعيشة على أساس ارتفاع الرقم القياسى لأسعار التجزئة - ٧٥٪ فى الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٧٧) نجد أن الحد الأدنى فى الحضر هو ٥٢٥ جم وفى الريف هو ٤٢٠ جم .

ويمكن أن نتبين عاملا على أكبر جانب من الأهمية يجنح الى تقوية كل المنازعات والاستقطاب السياسى وهو مصير الطبقة المتوسطة فى ظل التضخم الذى بدأ يتخذ فى مصر صورة التضخم الجامح .

ان الطبقة المتوسطة تقوم بدور حاسم فى تنظيم المجتمع الحديث حيث يشغل أفرادها الوظائف الحكومية و يديرون المشروعات الصناعية والتجارية ، وهم اللذين يملكون عددا لا يحصى من الأعمال الصغيرة ولديهم شعور قوى بالواجب وتحمل المسئولية ، ومن ثم فهم دعامة استقرار النظام السياسى فى المجتمع ، وهم يميلون بحكم نشأتهم ونزعتهم الطبيعة الى أن يكونوا تقليديين ومخلصين يثقون بالنظام الاجتماعى القائم وبمؤسسات الديمقراطية و بنظام الأسرة و يتمسكون بحكم القانون الا أنهم كطبقة فانهم معرضون لخطر التضخم ، وهم على خلاف أعضاء نقابات العمال لا تستطيع رابطاتهم أو نقاباتهم المهنية أن وجدت أن تحمى دخولهم الحقيقية من الانخفاض وأسوأ من ذلك أنهم قد نشأوا على الولاء لمجموعة من قواعد السلوك ترتكز على المناقشة والاقناع والرشد وتنهى عن الصراعات والاضطرابات .

ان التضخم لا يؤثر على أفراد الطبقة المتوسطة بدرجات متساوية اذ يكسب أصحاب الملكيات الزراعية لاسيما الفلاحين اللذين يفلحون أرضهم بأنفسهم وكذلك أصحاب المتاجر وصغار رجال الأعمال اذ تتحسن احوالهم بسبب زيادة أسعار خدماتهم ومنتجاتهم ، كما يكسب بعض المهنين أصحاب الملكيات الصغيرة مثل هؤلاء الذين كانوا قد اشتروا بالتقسيط أو استأجروا المساكن الخاصة بهم وكذا الاماكن والمبانى التى يمارسون فيها نشاطهم . اما هؤلاء الذين يخسرون فهم أصحاب الملكيات الصغيرة جدا والذين ليس عليهم

ديون وأعضاء المهن غير الحرة مثل المدرسين واساتذة الجامعات والعاملين بالحكومة والقطاع العام هذا بالاضافة الى المتقاعدين أو على وشك التقاعد . ونتيجة للتضخم يواجه هؤلاء جميعا هبوطا فى مستوى معيشتهم و يأتى احتمال الخطر من الطريقة التى يتصرفون بها فاذا كان التضخم يخفض مرتباتهم الى ما دون أجور العمال المهرة وشبه المهرة فمن الطبيعى أن يكونوا على استعداد الى الالتجاء الى مزيد من الصراع والنضال .

أما اذا كان التضخم أكثر حدة وأشد خطورة وكان توزيع الدخل والثروة أكثر سرعة فان الخطر النهائى هو أن افراد هذه الطبقة يفقدون الثقة فى النظام القائم وربما يكونوا على استعداد للاشتراك فى أية اضطرابات عند حدوثها .

وبعيدا عن التهديد بالصراع والنضال فانه شيئا له عواقب بعيدة المدى يكون على أكبر جانب من الأهمية وهو التآكل التدريجى والتدمير النهائى لقيم أفراد الطبقة المتوسطة تجاه الواجب والخدمة العامة واحترام القانون ، والنتيجة النهائية لمثل هذه العملية هو أن يصبح التضخم مسئولاعن تحطيم الطبقة المتوسطة بقيمها وتقاليدها التى تعمل على توازن المجتمع ليحل محلها الأغنياء المحدثون اللذين يحققون الأرباح من التضخم ، وهكذا يخلق التضخم أمراضا وعللا متزامنة فى المجتمع فهو يخلق مزيدا من الصراع والنزاع واستقطاب الى الشمال أو اليمين وتضاؤل عدد أفراد الطبقة المتوسطة ولو أن ذلك قد لا يؤدى الى قلب النظام الديمقراطى الا أن آثارها على أية حال تدعو الى الانزعاج . أنها تخلق مجتمعا أقل صلابة وأقل استقرارا وأكثر تعرضا لخطر الدعوات المتطرفة .

رابعا : النتائج والتوصيات

١- نستطيع الآن أن نجمع مختلف أطراف المناقشة بعضها الى بعض ولتكن نقطة البداية هى القناعة بأن التضخم بالحجم الذى نعانيه فى مصر منذ عدة سنوات قليلة ماضية هو مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة فهو لا يخلق عدم الكفاية بالمعنى الاقتصادى التقليدى فحسب بل ينشأ

عنه أيضا تحويلات فى الثروة والدخل بطريقة تحكمية ومثيرة . مما يؤدى الى نشوء التوتر والنزاع بين مختلف فئات الشعب و بين بعض الفئات والحكومة ، كما يؤدى فى نهاية المطاف الى الاضطراب وعدم الاستقرار فى مجتمع مازال حتى الآن يتسم بالاستقرار و يثق بنفسه و بقيمه . ان مصدر خطورة التضخم الحالى هو أنه يحدث فى مجتمع قد بدأ يلقى وراء ظهره كثيرا من القيم التقليدية التى تدعو الى ضبط للنفس والتسامح ومن ثم فقد يضطره التضخم الى أن يصبح أكثر تعرضا لخطر مبادئ قد تكون جذابة من الناحية الظاهرية الا أنها تكون غريبة عنه أساسا .

٢- ان التشريعات سواء كانت صادره عن الأغلبية البرلمانية أو الحزب الحاكم تكون عديمة الجدوى فى وقف سريان القوانين الاقتصادية لأنها لا تستطيع أن تحول الخطأ الى صواب ، كما أنها لا تستطيع أن تفصل الأثر عن السبب ، كما أنه من الصعب أن يشار الى بلاد تقوم فيها حرية سياسية دون حرية اقتصادية .

٣- ان الجذور العميقة للتضخم وما يترتب عليه من نتائج انما تقع خارج دائرة الاقتصاد ، ومع هذا فان التضخم هو ظاهرة نقدية فى المقام الأول يكون مصدرها قيام الحكومات بالتزامات مثل التحديد التحكمى لاسعار الفائدة أو تأمين التوظف الكامل أو تحديدها لاسعار منتجات وخدمات القطاع على أساس معايير سياسية وليست اقتصادية .

ونظرا لأن التضخم هو ظاهرة نقدية فانه لا يمكن السيطرة عليه الا اذا أمكن السيطرة على معدل نمو المعروض النقدى ، غير أنه يلاحظ أن أهمية المعروض النقدى تكون مستمدة من الأغراض التى يستخدم فيها . هل هى للانتاج أم للاستهلاك أم هى لشراء معدات حربية ، وهل هى فى اقتصاد حسن الادارة أو سئ الادارة . وفى الاقتصاد المعاصر يكون توزيع المعروض النقدى أكثر أهمية من مجموعة الكلى واذا كانت البنوك تقرض فقط لتمويل أغراض انتاجية فسوف لا ينشأ ضرر وسوف لا ينشأ تضخم ولكن اذا كانت النقود تقترض لأغراض غير انتاجية وفى ظل سوء الادارة

فانه يكون لهذه القروض أثر تضخمي ومن ثم فإن الذى يهم ليس هو حجم الائتمان بل الغرض الذى يستخدم فيه هذا الائتمان . والنتيجة الرئيسية التى يمكن أن نستخلصها هى ما اذا كان فى مقدورنا أن نسيطر بنجاح على التضخم الجارى (المقدرة على كبح جماحه واحتوائه) .

(ا) ان احدى الاحتمالات والتي كثيرا ما يجرى الحديث بشأنها هى قيام حالة تضخم متطرف مثل ذلك الذى حدث فى ظل حكومة «فيمار» الالمانية وحكومة «ألندى» فى شيلى ، وفى هذا الصدد علينا أن نتذكر أن الوقت الذى استغرقه التضخم فى كل من البلدين ليتحول الى تضخم متطرف كان طويلا فقد استغرق فى المانيا أربع سنوات وفى شيلى حوالى ثلاث سنوات ، وكان الشرطان اللذان بدا أنهما ضرورياان لمثل هذا التحول هما - عدم مقدرة الحكومة على زيادة الضرائب لتغطية برامج الانفاق ، والثانى هو عدم الاستقرار السياسى وكلاهما لا وجود لهما فى بلادنا . ان عدم الاستقرار السياسى ليس من مظاهر بلادنا كما أنه توجد قاعدة ضريبية حيوية يمكن على أساسها زيادة ايرادات الحكومة شريطة الا يستمر التهرب ، ومن ثم فان احتمال تحول سريع الى تضخم متطرف يكون محدودا ومع ذلك فانه توجد مظاهر تدعو الى القلق يأتى فى مقدماتها الحجم المتزايد لعجز الموازنة العامة زيادة خسائر القطاع العام وتلكؤ الحكومة فى تخفيض التمويل التضخمى .

(ب) والاحتمال الآخر هو أن تتخذ اجراءات لكبح جماح التضخم باستخدام سياسة تقشفية مع مراعاة المساواة فى توزيع التقشف غير أنه بسبب الضغوط السياسية يحتمل ان ينعكس اتجاه هذه السياسة قبل أن يتاح لها الوقت فى أن تظهر أثرها و ينتهى الأمر بأننا نجمع بين أسوأ ما فى العالمين . اقتصاد راكد يقترن بارتفاع معدلات تضخم تحاول الحكومة كبحه بواسطة خلق حالة من اقتصاد الحصار Seige Economy ويمكن لنا أن نتصور حكومة تتبع سياسة نقدية انكماشية ولكن بسبب الوقت الذى يستغرقه تحقيق نتائج هذه السياسة وزيادة البطالة التى لا تحتمل

والتى تنشأ فى المدة القصيرة فان هذه الحكومة سوف تنكص على أعقابها وتبدأ فى اعادة النشاط الى الاقتصاد وهى السياسة التى عرفت فى المملكة المتحدة باسم «قف ثم سر»

(جـ) وكلما زادت حدة التضخم وجدت الحكومة نفسها تحت ضغط متزايد لعمل شئ ما لتخفيضه ، فتعود لتفرض الرقابة على الأجور والأسعار وعلى الاستيراد وعلى الائتمان .... الخ .

(د) ان التوقع الذى تنعقد عليه الآمال هو اجراء تخفيض مستمر وتدريجى فى معدل التضخم . ان ارتفاع معدل التضخم ليس قانونا حتميا تضطر أى حكومة ديمقراطية معاصرة مراعاته . ان التضخم فى بلادنا يمكن السيطرة عليه شريطه أن تتوفر لدينا الارادة السياسية لقيام بذلك ، وأحد الشروط الضرورية هو أن يخفض البنك المركزى المعروض النقدى بما يقرب من ٥ ١٠٪ فى السنة ، و بينما تكون السيطرة على نمو المعروض النقدى ضرورية اذا أريد تخفيض فانه يكاد يكون من المتعذر (فى الواقع) أن يتحقق ذلك فى الوقت الحاضر دون اجراء تغييرات أساسية معينة فى السياسة الاقتصادية وهو يتمثل فى الدواء المر الذى تبرره الظروف الاقتصادية ، وتوجد ثلاث تغييرات لها أهمية خاصة .

فى المقام الأول انه أمر حيوى أن نعيد النظر فى مفهوم التوظف الكامل ، فالاصرار على استخدام تعريف «بيفردج» بأنه حالة من فائض الطلب الدائم فى سوق العمل ، بمعنى أنه يوجد دائما فى وظائف تزيد عن قوة العمل ، فلن تنجح فى اخضاع التضخم للرقابة ، اذ يمكن الاكتفاء بوضع من التوظف يكون على مسافة قصيرة من بطالة تصل الى الصفر .

وفى المقام الثانى يكون من المتعذر الرقابة على نمو المعروض النقدى مالم يجبر القطاع العام على الامتثال لمبدأ الموازنات المتوازنة . ان الموازنات غير المتوازنة هى دائما مصدرا للتضخم ، وان الأولية المباشرة للعودة الى مراعاة الاصول المالية فى القطاع العام ، والبحث عن وسيلة أكثر كفاية للرقابة على الانفاق العام ، اذ كثيرا ما يبدأ العجز المخطط بمبلغ معين و ينتهى الى عجز فعلى يبلغ

عدد مرات العجز المبدئى .

ان الوسيلة الحالية للرقابة على النمو المخطط للانفاق العام لا تتلائم مع فترة التضخم حيث أن ارتفاع الأسعار خلال فترة التنفيذ غالبا لا يدخل فى الاعتبار عند التخطيط .

لقد أخذ الانفاق العام ينزلق بعيدا - بصورة تدعو الى اليأس عن سيطرة وزراء المالية المتعاقبين ، وليس من السهل البحث عن طريق مأمون للخروج من هذه الورطة التى يخضع فيها وزارء المالية للاعتبارات السياسية فان السياسات التضخمية التى اتبعتها هؤلاء الوزراء جعلت الأمور تسير من سيئ الى اسوأ ، فالاسعار ترتفع أسرع من ارتفاع الأجور ، فقد اثبت الواقع زيف فكرة العقد الاجتماعى . ان الحكومات فى الفترة الأخيرة لم تتصدى لمشكلة التضخم بصورة جديدة فما من دليل يؤكد هبوط العجز فى الموازنة العامة أو فى ميزان المدفوعات اذا استثنينا الوعود .

وليس أقل أهمية مما سبق الحاجة الى استعادة الأوضاع السليمة للأسعار فى جميع اجزاء القطاع العام الصناعات المؤممة ، الاسكان ، الدواء ، التعليم ، الصحة ..... الخ .

أن التسعير غير الاقتصادى يخلق عدم الكفاية الاقتصادية ويخلق فائض الطلب ، وهى صفة مؤكدة للعجز فى القطاع العام والتمويل التضخمى ، وهنا ينبغى أن نشير الى تقليص حجم النشاط الاقتصادى الحكومى لانه كلما زاد حجم النشاط الاقتصادى الحكومى زادت الضغوط التضخمية ، فاذا استمرت الحكومة فى التورط فى انشطة اقتصادية لا ينبغى لها القيام بها بنفس المعدل وبنفس الطريقة التى كان عليها فى السنون الماضية فسوف تستمر الحكومة فى سياسة التمويل التضخمى ، واذا كان لنا أن نتجنب «اقتصاد الحصار» كما هو فى بلاد شرق أوربا الاشتراكية كبديل للتضخم المتطرف فيتعين أن يتقلص النشاط الحكومى تدريجيا .

ان صفحة من كتاب مصر الاقتصادى قد طويت ولكن حتى الان ليس من المؤكد أن مصر قد دخلت دون رجعة فى فصل جديد من تاريخها الاقتصادى .

ان فترات الانتقال غالبا ما تتسم بشئ من الاضطرابات ، وان المخاطرة بردة فى السياسة الاقتصادية لا يمكن اسقاطها . ان الردة قد تحدث لعدة أسباب قد يكون فى مقدمتها ازدياد معدلات التضخم كما قد تكون نتيجة لعملية الانفتاح نفسها لأنه اذا لم تنفذ سياسة الانفتاح تدريجيا و بالعناية الفائقة فسوف، تخلق توترات اجتماعية وسياسية والتى قد تلجئ الحكومة الى التخلى عن هذه السياسة وتغييرها تغييرا جذريا .

أن الطريق الذى نسلكه فى الوقت الحاضر هو طريق وجهته غير معلومة على وجه التحديد ، وكنتيجة للزيادة السريعة فى التضخم مؤخرا فقد أخذنا نستشعر بالخطر . أن السيطرة على التضخم الحالى هى مسئولية لا يستطيع أن يتخلى عنها الزعماء السياسيون لأن الفشل فى تحقيق ذلك سيؤدى بنا الى موقف خطير لا يعرف مداه .

تخفيف حدة الفقر المطلق

من العقبات الرئيسية التى تحول دون القضاء على الفقر المطلق أو التخفيف من حدته هى زيادة معدل نمو السكان لاسيما سكان المدن الذين يزيدون بمعدلات انفجارية ، هذا بالاضافة الى أن تركز الأسر كبيرة العدد فى الطبقات الفقيرة يعتبر عاملا هاما فى عرقلة التوزيع العادل للدخل المتزايد اذ يمثل المعدمون نسبة كبيرة من القوة العاملة فى الريف .

وقد كان بطء معدل نمو السكان فى بعض البلدان النامية من أهم العوامل التى سهلت مهمة خلق فرص العمالة ، ففى يوجوسلافيا حيث كان السكان لا يزيدون بأكثر من ١٪ فى السنة كان نمو القوة العاملة اقل من ١٪ سنويا وذلك فى الفترة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٧٧ . أما فى مصر فكان معدل نمو السكان فى الفترة من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٧٨ يتراوح بين ١ر٢٪ و ٥ر٢٪ فى

السنة ، وهى نسبة عالية تؤثر على هيكل الأعمار بين السكان والذى يؤثر بدوره على عدد السكان المعالين (أى الذين يعتمدون ماليا على غيرهم) .

وقد وجه مشروع الخطة الخمسية (١٩٨١ : ١٩٨٤) الانتباه الى المشكلة المتزايدة للسكان وأهمية اتخاذ اجراءات فعالة سواء عن طريق حوافز ايجابية أو فرض عقوبات مادية بغرض الحد من حجم الاسرة . ومالم يحدث توسع فى فرص العمل خارج قطاع الزراعة فان التقديرات المتوفرة تشير الى النمو المستمر للناتج المحلى الاجمالى قد ينجح فى الحد من نسبة الفئات الفقيرة من السكان ولكن لن يؤثر تأثيرا قويا فى العدد الكلى للفقراء .

٢ - أن زيادة وتشجيع الاستخدام الكف للأصول المنتجة التى يمتلكها الفقراء ، وهى العمل والأرض ، تعتبر أفضل أسلوب للتخفيف من حدة الفقر المطلق حيث أنها تسهم فى ذات الوقت على تحقيق النمو الاقتصادى ، وقد نجح الاصلاح الزراعى الى حد ما فى اعادة توزيع الملكية الزراعية بما خفف من حدة التفاوات والقضاء على القطاع الزراعى غير أن انتاجية العمل والأرض لم يطرأ عليها تحسن يذكر . أن الاصلاح الزراعى قضية سياسية حساسة ، ولكن فى غيبة جهود أخرى للاصلاح سيظل الفقر المطلق من سمات المناطق الريفية ، فقد كان من المفروض أن توزيع ملكية الأراضى الزراعية توزيعا أكثر عدالة سيشجع على انشاء الصناعات الريفية فتزيد أرباح الفلاحين وتصبح عاملا ها ما فى اقتصاديات البلاد . وقد ساعد على عدم تحسن الوضع البطء الشديد فى نمو الناتج الزراعى ، فقد بلغ ٣٪ سنة ١٩٧٤ الى ٤ر١٣٥ مليون عامل سنة ١٩٧٥ .

٣ - و يتوقف مدى استفادة الفقراء من ثمار التنمية - الى حد كبير - على اختيار استراتيجية للتصنيع وما يترتب عليها من عمالة ، وخاصة استراتيجية التصنيع التى تعزز قطاع التصدير لاسيما عندما يكون التصنيع من أجل التصدير وليس فقط من أجل الاحلال محل الواردات .

غير أنه يلاحظ أن مشروع الخطة الخمسية (١٩٨١ - ١٩٨٤) قد خفض حصة الصناعة من الاستثمارات، من ٧ر٢٣٪ (خطة ١٩٧٨ - ١٩٨٢) الى ٢٠٪ (خطة ١٩٨١ - ١٩٨٤).

٤ - ويمكن أن يتحقق تحسن ملموس فى مستوى معيشة الفقراء عن طريق التوسع فى توفير الخدمات العامة الملائمة والرخيصة - أى التعليم والرعاية الصحية والمياه الجارية - وعلى أن تكون زيادة الانفاق على الخدمات العامة لصالح الفقراء، فيكون تمويل الخدمات الصحية لاغراض الوقاية أكثر منه للعلاج - والتعليم الابتدائى والفنى أكثر منه للتعليم العالى.

و يتوقف أساسا نجاح مصر فى الحفاظ عى نموسريع فى المستقبل على مدى استجابة سياستها للتغيرات التى تطرأ على الظروف الاقتصادية والتجارية فى العالم والتغيرات الهيكلية التى يتطلبها اصلاح مسارها الاقتصادى.

وهناك حقيقتان هامتان يمكن استخلاصهما من كل ما سبق:

الأولى: أن القدرة على سداد الديون الحكومية وتمويل نفقاتها المتزايدة دون فرض ضرائب جديدة وجعل توقعات المجتمع عن المستقبل تبدو مشرقة وضاءة لمجرد الاعتقاد بأنه فى أى وقت يمكن طبع بعض الرموز والكلمات والارقام على قطع من الورق ثم بعد ذلك يتحقق كل شئ، انما هو تصور يفوق ما كان يتوقع أن يحققه حجر الفلاسفة.

الثانية: ما من دولة تستطيع أن تظل فى حالة تضخم مستمر ما يقترن به من ارتفاع فى المستوى العام للاسعار وسوء تخصيص للموارد وعجز فى ميزان المدفوعات وكذا عجز فى الموازنة العامة، اذ لابد وأن توضع نهاية لهذا التضخم، الا ان الخطط المنزلقة (١٩٧٨ - ١٩٨١، ١٩٨١ - ١٩٨٤) تقترح فى الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ عجزا فى الحساب الجارى بميزان المدفوعات مقداره، ١٥٩٠ مليون دولار سنة ١٩٧٩ ٢١٥٠ مليون دولار فى سنة ١٩٨٠، ٢٦٤٠ مليون دولار سنة ١٩٨١، كما أنها تقدر المتطلبات من المعونة الأجنبية عن هذه الفترة بمبلغ ٢٤١٠ مليون دولار، ٣١٩٠ مليون دولار، ٣٨٧٠ مليون دولار على

الترتيب . هذا و يقترح مشروع الخطة زيادة نسبة الاستثمار الى الناتج القومى الاجمالى من ٢٤٪ سنة ١٩٧٩ الى ٢٪ سنة ١٩٨٠ ، ولم تتضمن الخطة كيف يمكن تحقيق هذه النسبة العالية الاستثمارات الا أنها اكتفت بذكر زيادة المدخرات المحلية .

هذا وقد سبق ان ذكرنا أن الضغوط التضخمية تنشأ - اساسا - فى البلاد التى تنتهج اسلوب التخطيط الشامل من الفرق بين الآداء المتوقع فى الخطة وما يتحقق فعلا ، فالاهداف نادرا ما تتحقق بسبب الفروض المسرفة فى التفاؤل فيما يتعلق بنمو الانتاجية والمتاح من الموارد المحلية والاجنبية .

* * *

منذ أوائل السبعينات أخذت تزداد القوة الاقتصادية لكل من المانيا الغربية واليابان الى جانب الولايات المتحدة ، وما كاد ينتصف العقد حتى ظهرت البلاد المصدرة للبترول بوصفها دعامة اقتصادية لها وزنها العالمى ، وكذلك أخذت البلدان النامية تطالب بنظام اقتصادى جديد وزيادة حجم التحويلات من الموارد الحقيقية اليها من البلاد الغنية ، ولم تكن المطالبة بدرجة أكبر من المساواة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة فحسب بل أيضا الافراد داخل هذه البلاد ، فقد أصبحت اعادة توزيع الدخل والثروة فى اتجاه المساواة وتوفير الفرص الاقتصادية هدفا رئيسيا من أهداف التنمية الاقتصادية . وواقع الحال أنه بينما كان الربع الثالث من القرن العشرين (من سنة ١٩٤٥ - سنة ١٩٧٠) هو « عصر التنمية » فانه يبدو أن الربع الاخير (أى حتى سنة ٢٠٠٠) سيكون « عصر المساواة » .

ان استقرار التطورات الاقتصادية فى السنوات الأخيرة يبين أن القضايا الاقتصادية أصبحت بصورة متزايدة فى جوهرها قضايا سياسية ، فقد أصبح القادة والزعماء السياسيون يرتفعون و يسقطون الى حد كبير نتيجة للنجاح أو الفشل فى حل القضايا والمشاكل الاقتصادية والتى يأتى فى مقدمتها « مشكلة التضخم » .

السكان : معدلات المواليد ، معدلات الوفيات والزيادة الطبيعية :

السنة	السكان (الالاف)	معدلات المواليد (فى الالف)	معدلات الوفيات (فى الالف)	معدل الزيادة الطبيعية (٪)	معدل النمو (٪)
١٩٥٢	٢١ر٤٣٧	٤٤ر٩	٢١ر٦	٢ر٣	٢ر٣
١٩٥٧	٢٤ر١٢٣	٤٤ر٠	١٩ر٩	٢ر٤	٢ر٤
١٩٦٢	٢٧ر٢٦١	٤٣ر١	١٨ر٠	٢ر٥	٢ر٥
١٩٦٧	٣٠ر٦٢٠	٤١ر١	١٥ر٩	٢ر٥	٢ر١
١٩٧٢	٣٣ر٩٢٦	٣٨ر١	١٤ر٠	٢ر٤	٢ر١
١٩٧٧	٣٧ر٧٩٦	٣٥ر٧	١٢ر٥	٢ر٣	٢ر٣
١٩٧٨	٣٨ر٦٨٦	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٢ر٤

العمالة (التوظف) فى قطاعات الاقتصاد

(بالالاف)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
القطاعات السلعية	٥٧١٥	٥٨٨٠ر٧	٥٧٨٤ر٨	٥٨٥٥ر٦	٦٠٣٦ر٩
الزراعـــة	٤٢١٢	٤٢١٧	٤٠٦٧ر٨	٤١٠٣ر٥	٤١٣٥ر٠
الصناعة ، البترول والتعدين	١١٤٩ر٥	١١٧٥ر١	١٢٠٠	١٢٤٧ر١	١٣١٢ر٩
الكهـــرباء	٣٨ر٣	٤١ر٢	٤٧ر٠	٤٨ر٠	٥١ر٠
التشييد	٣١٥ر٢	٤٤٧ر٤	٤٨ر٠	٤٥٧ر٠	٥٣٨ر٠
قطاعات التوزيـع	١٢٧٩ر٨	١٣٧٠ر٦	١٤٢٨ر٦	١٤٩٤ر٩	١٥٥٩ر٧
النقل والتخزين والاتصالات	٣٩٦ر٦	٤٠٤ر٢	٤١٤ر٤	٤٤٤ر٣	٤٦٣ر٦
التجـارة والمال	٨٨٣ر٢	٩٦٦ر٤	١٠١٤ر٢	١٠٥٠ر٦	١٠٩٦ر١
قطـاع الخدمات	٢٠٣٥ر٢	٢١٨١ر١	٢٢٨١ر٣	٢٣٦٤ر٨	٢٤٧٢ر٥
الاســكان	١٣٩ر١	١٤٢ر٩	١٤٤ر٠	١٤٤ر٨	١٤٦ر٥
المـرافق العامـة	٤٣	٥٠	٥٣ر٤	٥٤ر٦	٦٠
خدمات أخرى	١٨٥٣ر١	١٩٨٨ر٢	٢٠٨٣ر٩	٢١٦٥ر٤	٢٢٦٦
المجموع	٩٠٣٠	٩٤٣٢ر٤	٩٥٠٤ر٧	٩٧١٥ر٣	١٠٠٦٩ر١

معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
القطاعات السلعية	١ر	٩ر٤	٧ر٢	٦ر٣	٧ر٣	٦ر٩
	—	—	—	—	—	—
الزراعـــة	٣ر	٢ر٤	١ر٥	٧ر	٣ر٠	٢ر٦
الصناعة والتعدين	٣ر٩	١١ر٦	٨ر١	٩ر٠	٥ر٧	٧ر٨
والبترول			٤٧ر٧	٣٣ر٢	٣٣ر٨	٢٠ر٤
الكهـــرباء	٧ر١	١٦ر٧	٨ر٣	٦ر٤	١٣ر٣	٦ر٤
التشـــييد	٢٥ر٩	٥٤ر٢	١٣ر٣	١٢ر٣	٨ر٠	٨ر٤
قطاعات التوزيع	٨ر٥	٢٠ر٨	٢١ر٨	٨ر٩	١٣ر٨	١٢ر٠
	—	—	—	—	—	—
النقل والاتصالات والتخزين	٨ر٥	٣٥ر٥	٣١ر١	٢ر٩	٢١ر٣	١٢ر٠
قناة السويس	—	—	٢٧٣	٢٠ر٣	١٧ر٥	١٤ر٩
التجارة والمال	٨ر٥	١٣ر٥	٤ر١	٩ر١	١٠ر١	١١ر٣
قطاع الخدمـــات	٤ر١	٧ر٢	٨ر٨	٨ر٤	٥ر٦	٩ر٤
	—	—	—	—	—	—
الاسكان	٨ر	١ر٦	٤ر٦	٢ر٩	٦ر٤	٨ر١
المنافع العامة	١٨ر٨	٥ر٣	١٥ر٨	٩ر١	٤ر٢	٨ر٠
قطاعات أخرى	٤ر٤	٨ر٠	٩ر٢	٩ر١	٥ر٦	٩ر٦
الناتج المحلى الاجمالى بسعر التكلفة	٢ر٧	١٠ر٥	١٠ر٢	٧ر٣	٨ر٢	٨ر٦

الاستثمار الاجمالى بالاسعار الجارية

(بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
القطاعات السلعية	٣٥٨	٥٢٣	٧٣٧	١٠٣٠	١١٢٣	١٢٤٥
الزراعـــة	٥٤	٩٥	٩٨	١٣٩	١٧٩	٢٠٠
المصنوعات والتعدين	١٩١	٢٦٩	٣٥٢	٥٢٨	٥٧٦	٥٧٠
البترول	٧٢	٧٦	١٤٩	٢١٤	١٨٣	٢٣٠
الكهـــرباء	٣٠	٥٣	٥٩	١٠٣	١٤٨	١٧٠
التشـــييد	١١	٣٠	٧٩	٤٦	٣٧	٧٥
قطاعات التوزيع	١٩٨	٣٩٥	٣٩٨	٤٧٢	٦٨٧	٧٢٢
النقل والاتصالات والتخزين	١٩٠	٣٢١	٣٠١	٤٤٢	٣٨٢	٤٣٠
قناة السويس		٥٨	٧١	)	٢٦٤	٢٢٥
التجارة والمال	٨	١٦	٢٦	٣٠	٤١	٦٧
قطاعات الخدمات	١٢٤	٢٨٩	٢٣٦	٣٣٨	٤١٥	٦٠٧
الاســـكان	٥١	١٧٢	١٢٥	١٦٧	١٤٧	١٩٠
المرافق العامة	٢٩	٤٦	٤٥	٦٤	٨٦	١٣٠
خدمات أخرى	٤٤	٧١	٦٦	٩٨	١٨٢	٢٨٧
يخصم الانفاق على شراء الارض	٥	١٧	٢١	٣٥	٤٢	٥٤
الاستثمار الثابت الاجمالى	٦٧٥	١١٩٠	١٣٥٠	١٨٠٥	٢١٨٣	٢٥٢٠
القطاع العام	٦١٣	١٠٤٨	١١٤٩	١٤٣٩	١٨٢٣	١٤٢٠
القطاع الخاص	٦٢	١٤٢	٢٠١	٣٦٦	٣٦٠	٣٨٠
الاستثمارات بواسطة شركات البترول الاجنبية	٣٢	٤٣	١٢٠	١٥٤	١٣٦	١٥٠

ملخص للعمليات المالية (بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الايرادات الجارية	١٤٢٩	١٧٧٧	٢٣١٠	٣١٠٨	٣٥٥٢	٤٢٩٨
الحكومة المركزية	٧٨٠	١٠٦٨	١٣٥٢	١٩٨٩	٢٢٤٩	٢٤٧٢
الحكومة المحلية	٦٦	٩٢	٨٩	١١٤	١٣٧	١٢٣
التأمين الاجتماعى	٢٤٥	٢٥٣	٢٩٥	٣٥٣	٣٧٩	٤٣٠
مشروعات القطاع العام	٣٣٨	٣٦٤	٥٧٤	٦٥٢	٧٨٧	١٢٧٣
الارباح المرحلة	(١٨٨)	(١٥٤)	(٢٤٣)	(٣٨٤)	(٤٣٨)	(٨٨٠)
تمويل الاستثمار	(١٥٠)	(٢١٠)	(٢٣١)	(٢٦٨)	(٢٤٩)	(٣٩٣)
الانفاق الجارى	١٤٣٥	٢٠٧٩	٢٣٤٠	٢٥٢٦	٣١٠٤	٤٢٣٧
الحكومة المركزية	٨٢٥	٩٥٩	١٣٣٥	١٣١٥	١٦٢٩	٢٠٤٠
الحكومة المحلية	٦١	٩١	١٠٩	١١٧	١٦٥	١٤٤
الدعـــم	٤١٠	٦٢٢	٤٣٤	٦٥٠	٦٨٤	١٢٧٧
صندوق الطوارئ والعجز	٣٦	٢٨٤	٣٠٣	٢٥٦	٣٧٥	٣٠٦
عجز وحدات القطاع العام	٨٣	٩٣	١١٩	١٣٩	١٨٩	٢٧٣
الفائدة على الدين الخارجى	٢٠	٣٠	٤٠	٤٩ ٦٢	١٩٧	
الانفاق الاستثمارى	٥٨٢	٨٦٣	٩٨٠	١٥٤٩	٢٢١٢	٢٥٢٨
العجز الاجمالى	٥٨٨	١١٦٥	١٠١٠	٩٦٧	١٧٦٤	٢٤٦٦
	—	—	—	—	—	—
صافى التمويل الخارجى	١٣٩	٢٤٠	٥٢٨	٥١٣	٧٦٤	٩٥٦
صافى التمويل المحلى	٤٤٩	٩٢٥	٤٨٢	٤٥٤	١٠٠٠	١٥١٠
الجهاز المصرفى	٢١٩	٧٥٢	٥٢٢	٤٣٧	٧٩٢	١٢٧٠
شهادات الاستثمار	٤٣	٥٠	٥٤	٧٦	١٣٥	١٤٠
مدخرات صناديق البريد	١٨	١٧	١٩	١٦	٢٢	٢١
سندات الجهاد (قطاع خاص)	٢	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
الباقى	١٦٧	١٠٦	١١٣	-ر٧٥	٥١	٧٩

الدعم فى الموازنة العامة (بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
السلع التموينية	-ر٢٣٩	-ر٤٩١	-ر٣٣٢	-ر٣١٣	-ر٤٢٣	٩٨٤
صندوق موازنة الاسعار	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	-ر٢٢٨		
صندوق الموازنة الزراعى	٠ر٠	٨١ر٠	-ر٣٤	-ر٣٥	-ر٣٨	-ر٦٦
هيئة المنسوجات	٠ر٠	-ر٢٤	-ر٤٠	-ر١٦	-ر٤٦	٤٦
هيئة البترول	٠ر٠	-ر١١	-ر١٠	-ر١٢	١٥ر٠	٣٣ر٠
دعم الانتاج الزراعى	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠		-ر٦٦	٥٠ر٠
هيئات النقل العام	٠ر٠	٦ر٠	-ر١٠	-ر١٢	-ر١٨	-ر٢٨
دعم ورق الصحف	٠ر٠	-ر٣	-ر٣	-ر٧	-ر٦	-ر٥
البنوك الحكومية	٠ر٠	-ر٥	-ر٩	-ر١٠	-ر٢٩	-ر١٧
أخرى	-ر٨١	-ر١	-ر٦	-ر١٧	-ر٤٣	-ر٤٨
الاجمالى	-ر٤١٠	-ر٦٢٢	-ر٤٣٤	-ر٦٥٠	-ر٦٨٤	-ر١٢٧٧

ميزان المدفوعات ، الحساب الجارى

(بملايين الدولارات الامريكية)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الميزان التجارى	١٨٤١	٢٨٣٢	٢٧٧٨	٢٥٢١	٣٦٩٢	٣٥٧٠
صادرات	١٦٧١	١٥٦٦	١٦٠٩	١٩٩٢	١٩٨٤	٢٧٣٠
بترول ومنتجات البترول	١٠٤	١٦٤	٢٦٨	٦٠٠	٧٣٤	١٣٥٠
القطن الخام	٦٦٣	٣٧١	٣١٢	٤٥٧	٢٧٥	٣٧٠
منتجات زراعية أخرى	١٩٤	١٥٥	٢٣١	٢٦٠	٢٥٠	٢٣٠
غزل القطن ومنسوجات	٣٦٦	٤٧٨	٣٠١	٣٢٥	٣٥٠	٣٥٠
مصنوعات أخرى	٣٤٤	٣٩٨	٤٩٧	٣٥٠	٣٧٥	٤٣٠
الـــواردت	٢٥١٢	٤٣٩٨	٤٣٨٧	٤٥١٣	٥٦٧٦	٦٣٠٠
القمح ودقيق القمح	٧٩٨	٦٤٢	٥٤٧	٥١٣	٧٣١	٨٥٠
سلع زراعية أخرى	٢٤٧	٤٤٤	٧٤٨	٤٥٠	٥٧٠	٧٥٠
سلع وسيطة	١٤٨٩	١٩٥٤	١٥٢٦	١٥٥٠	١٩٥٠	٢٠٠٠
سلع رأسمالية	٥٠٦	٨٦٥	١٠٥١	١٤٠٠	١٦٨٠	١٧٣٠
سلع استهلاكية (مصنوعات)	٤٨٢	٤٩٣	٥١٥	٦٠٠	٧٤٥	٩٧٠
صادرات بوساطة شركات البترول الاجنبية	٧٣	١٧٨	٩٥	١٦٠	٢٤٥	٥٢٠
واردات بواسطة شركات البترول الاجنبية	٧٠	١٤٠	٢٤٠	٣٣٠	٢٩٠	٣٢٠
صافى خدمات من غير عوامل الانتاج	٩٢	٩٥	٦٢٧	٥٧٢	٧٢٩	٦٨٠
متحصـــلات	٤٣٣	٦٢٨	١١٥٠	١٥٤٥	٠٥٤١	١٧٠٠
الســـياحة	٢٦٥	٣٣٢	٤٦٤	٧٣٠	٧٠٢	٦٥٠
قناة السويس	—	٨٥	٣١١	٤٢٨	٥١٤	٦٠٠
أخـــرى	١٦٨	٢١١	٣٧٥	٣٨٧	٣٢٥	٤٥٠
مدفـــوعات	٣٤١	٥٣٣	٥٢٣	٩٧٣	٨١٢	١٠٢٠
صافى خدمات عوامل الانتاج	٤٧	٨٤	٤٥٨	٥٢٩	١٢٤٥	١٢٠٠
متحصـــلات	٢٧٦	٤٥٢	٨٢٧	١٠٠٧	١٩٠٥	٢١٥٠
تحويلات العاملين بالخارج	١٨٩	٣٦٦	٧٥٥	٨٩٤	١٧٦١	١٩٥٠
دخل الاستثمار	٨٧	٨٦	٧٢	١١٣	١٤٤	٢٠٠
مدفوعات	٢٢٩	٣٦٨	٣٦٩	٤٧٨	٦٦٠	٩٥٠
الفائدة على الدين	١٥٦	١٩٠	٢٧٤	٣١٨	٤١٥	٤٣٠
تحويلات بواسطة شركات البترول الاجنبية	٧٣	١٧٨	٩٥	١٦٠	٢٤٥	٥٢٠
عجز الحساب الجارى	١٦٩٩	٢٦١٥	١٨٣٨	١٥٩٠	١٧٦٣	١٤٩٠